«الجنيه» على «جناح» صندوق النقد

توحيد سعر الصرف «جواز مرور» الاستثمارات الأجنبية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصة

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣١٣
الأحد
١١فبراير ٢٠٢٤
٣٠ رجب ١٤٤٥
الثمن ٣جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«بطون المصريين» محرومة من «مثلث البروتين»

«البقوليات» تدخل «قائمة الممنوعات»

السيطرة على الدولار تنهى «لعبة الذهب»

«التعويم» طوق البورصة للنجاة من «شبح فبراير الأسود»

«مظلة نقدية» جديدة لحماية الأسر الفقيرة

«رفع الفائدة» ضربة قوية للتضخم

الإنترنت يعبر «آلة الزمن» من الجيل الأول إلى G5

المقاطعة «تقصف» أرباح الشركات الداعمة لإسرائيل

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

«مصروف البيت» لا يتحمل جنون الأسعار..

«بطون المصريين» محرومة من «مثلث البروتين»

كتبت: سها يحيى

ما أن تطأ قدماك خطوات أحد الأسواق حتى تستمع إلى شكاوى المواطنين من ارتفاع أسعار مثلث البروتين «اللحوم والأسماك والدواجن»، حيث شهدت أسعار اللحوم والدواجن والأسماك ارتفاعًا كبيرًا خلال الأسابيع الماضية، ليتراوح سعر كيلو اللحم ما بين ٣٨٠ إلى ٤٢٠ جنيهًا للكيلو، فى حين زاد سعر الفراخ البيضاء ليتراوح سعرها ما بين ٩٢ حتى ١٠٥ جنيهًا للكيلو، أما الأسماك فيتراوح سعر السمك البلطى ما بين ٨٠ إلى ٨٥ جنيه للكيلو.

وفى جولة لـ«البورصجية» فى عدد من الأسواق بالجيزة، نقلت كيف يتعامل البائعون والمواطنون مع ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن والأسماك..

من جانبه، أوضح أبو حسين، صاحب أحد محال الجزارة، أن أسعار اللحوم أصبحت فى زيادة كل يوم، متابعًا: «اللحوم كل يوم فى الطالع بقت زى الفراخ بالبورصة كل يوم ليها سعر، مرة تزيد ١٠ جنيه ومرة عشرين».

وأشار إلى أن سعر اللحمة ارتفع ليصل إلى ٤٢٠ جنيهًا بعدما كان الكيلو يتراوح ما بين ٢٨٠ وحتى ٣١٠، مضيفًا: «المحلات تعبت مفيش شغل زى الأول، دلوقتى الكل يجى يشترى بـ١٠٠ جنيه لحمة أو كبدة أو مفروم بدل بالكيلو، ومفيش زى الأول اللى يجى عاوز ٧ و٨ كيلو، والمبيعات بقت قليلة واحنا ملتزمين بدفع كهرباء ومياه وإيجار ومرتب صنايعيه، وكل ده عبء على الجزارين النهارده ومستحملين».

كذلك أوضح محمد حسن، صاحب أحد محال السمك، أن سعر الكيلو البلطى يتراوح ما بين ٧٣ الحجم الصغير، والكبير ٨٤ جنيه، والجمبرى الوسط ٣٤٠، والجامبو بـ٥٤٠ جنيهًا للكيلو، والبورى الكبير بـ١٣٥ جنيهًا، والماكريل المجمد بـ٩٥ جنيهًا، لافتًا إلى أن أسعار الأسماك ارتفعت فى آخر أسبوعين، وذلك بعد ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن أيضًا.

وأكد أن الإقبال على الشراء ضعيف الفترة الأخيرة بسبب ارتفاع الأسعار، متابعًا: «كل حاجة غالية فى السوق، الزيت والأرز والسكر وكل شيء، وطبيعى الناس تقلل من شراء السمك لأن الناس غلبانة ومش معاها، ولما السمك سعره بيبقى قليل كنا بنكسب، دلوقتى السعر زايد، والناس مبقتش تشترى زى الأول، بس غصب عننا الحاجة غالية علينا، وإحنا يا دوب بنجيب مصاريفنا، إحنا نتمنى الحاجة سعرها يبقى قليل عشان نبيع وناكل عيش، لكن هنعمل إيه».

أما عن أسعار الفراخ، فقال عبد الرحمن، صاحب أحد محال الطيور، إن هناك ارتفاعًا كبيرًا فى أسعار الفراخ، حيث وصل سعر كيلو الفراخ البيضاء إلى ١٠٠ و١٠٢ جنيهًا للكيلو، مؤكدًا أن الإقبال على الشراء أصبح ضعيفًا للغاية.

ولفت إلى أن حركة الشراء منذ أسبوعين أو أكثر كانت جيدة، ولكن بعد زيادة الأسعار قلت حركة الشراء، مضيفًا: «اللى كان بياخد فرختين بقى بياخد فرخة واحدة، واللى كانت بتاخد أجنحة مبقتش بتجيب خالص، لأن الأسعار زادت الأيام دى بطريقة غريبة».

فى حين أعرب عدد من المواطنين عن استيائهم من ارتفاع الأسعار، حيث قالت أمانى عبد الرحمن، ربة منزل، إن الأسعار أصبحت مرتفعة للغاية، متابعة: «الأول لما كانت حاجة بتزيد كنا بنشوف بديل ونمشى الدنيا، لكن دلوقتى كل حاجة زادت نشوف الفراخ كبديل للحمة اللى بقت بـ٤٠٠ جنيه نلاقى الكيلو بقى بـ١٠٠ جنيه، وكيلو البانيه بـ٢٠٠ جنيه، نشوف بديلهم السمك نلاقيه بقى غالى هو كمان».

وأضافت أنها تضطر إلى الشراء فى النهاية ولكن بكميات قليلة، لأن البروتين هام لأجسام أطفالها، مستكملة: «بحاول أكتر كمية اللحمة والفراخ زى مثلًا إنى استخدم فول الصويا والحمص وغيرها من الأفكار اللى تخلينا نزود كمية اللحوم بأقل تكاليف».

وذكرت نغم محمد، ٣٥ عامًا، أنها أصبحت تشترى نوعًا واحدًا من البروتين سواء لحوم أو دواجن أو أسماك لعمل وجبة منه كل أسبوع بسبب ارتفاع الأسعار، حتى لا يتأثر «مصروف البيت».

وفاطمة مسعد، ٥٧ عامًا، أعربت عن غضبها من ارتفاع الأسعار يومًا بعد يوم، قائلة: إن الأسعار أصبحت تزيد كل يوم حيث وصل سعر كيلو اللحم إلى ٤٠٠ جنيهًا والبانيه إلى ٢٣٠ جنيهًا، مضيفة: «الواحد مبقاش عارف سعر أى حاجة بسبب تغير الأسعار كل يوم، وبضطر ألف السوق كله عشان أشوف اللى عنده سعر أقل وفى الآخر بلاقى كله زى بعضه فبشترى لأن مفيش قدامى حل تانى».

وقالت مى أحمد، ربة منزل، إن الأسعار أصبحت ترتفع ولا تنخفض مرة أخرى، وإنها ابتعدت عن شراء اللحوم، وأصبحت تقوم بشراء كميات أقل مما اعتادت عليه من الفراخ بسبب غلاء أسعارها، متابعة: «حتى سعر كيلو الأجنحة وصل لـ٨٠ جنيهًا وأكتر، والبيض اللى ممكن نستخدمه كمصدر للبروتين بقى بخمسة جنيه ونص».

«أكلة الغلابة» تصعب على البسطاء..

«البقوليات» تدخل «قائمة الممنوعات»

تقرير: ياسمين عبد الفتاح

تفاقمت الأزمة الاقتصادية فى العالم أجمع بعد مرور العديد من الأحداث خلال الأعوام الماضية، آخرها العدوان الإسرائيلى على غزة منذ السابع من أكتوبر من العام الماضي، ومناوشات جماعة الحوثى للسفن فى البحر الأحمر؛ مما عُكس داخليًا على الاقتصادى المصري، ومن ثم تأثر جميع السلع فى الأسواق بالأحداث الدولية الجارية.

بات المواطن المصر يترصد ارتفاع الأسعار يوميًا، وسط حالة من التخوف والقلق التى انتابت الغالبية العظمى وخاصة محدودى الدخل، وذلك بعدما فوجئوا بأن أهم السلع التى تعد مصدر البروتين لهم بعد غلاء اللحوم بأنوعها، ليصطدم بأن أسعار البقوليات الأساسية ارتفعت لتبعد هى الأخرى عن متناول يديه، حيث تراوح سعر كيلو العدس من٨٠ إلى ١٠٠ جنيهًا، ووصل الفول إلى ٦٠ جنيهًا، أما الفاصوليا فوصلت إلى ١١٠ جنيهات للكيلو.

ولمعرفة سبب وراء غلاء السلعتين، حاورت «البورصجية» مسؤولين مختصين فى الشأن الزراعى لاستعراض مقترحات لحل الأزمة...

يقول جمال أبو حسين رئيس الجمعية التسويقية المحاصيل الزراعية: إن البقوليات تعتبر أكل الغلابة الأول؛ لذلك اتجاه الكثير من المواطنين الى شرائها كبروتين نباتى بديل للبروتين الحيواني، الذى أصبحت أسعاره باهظة لا يقدر على شرائها المواطن البسيط محدود الدخل.

وأوضح أن الأزمة خلقت نتيجة إقبال المواطنين لشراء الفول والعدس، بالإضافة إلى قلة المعروض، مشيرًا إلى أن مصر تقوم بزراعة ٣٠٠٠ فدان من محصول العدس، وهذه الكمية لا تغطى سوى ١٠٪ من احتياجات السكان، لذا نستورد ٩٠٪ من المحصول سنويًا.

وأكد رئيس الجمعية التسويقية، أن محصول الفول لا تتعدى زراعته الـ ١٢٠ فدانًا فقط، ولا يغطى الإنتاج أكثر من ٢٠٪ فقط من احتياجات المواطنين، موضحًا أن مصر تحتاج لاستيراد ٨٠٪ من المحصول لسد احياجات الشعب المصري.

وناشد «أبو حسين» -فى ختام حديثه - الحكومة بوضع خطة تشمل حلول جذرية لوقف شبح الغلاء

وأوضح إبراهيم درويش وكيل كلية الزراعة جامعه عين شمس، أن الدولة المصرية تستورد ٧٠٪ من مستلزمات الإنتاج الزراعي؛ مما خلق أزمة حقيقية فى ارتفاع الأسعار، هذا إلى جانب حلول شهر رمضان المبارك الذى يتجه فيه الكثير من المواطنين لتخزين الفول والعدس كسلع أساسية طوال الشهر الكريم.

واقترح «درويش» بوضع خطة مستقبلية لوصول مصر إلى الاكتفاء الذاتى من البقوليات، وذلك عن طريق زراعة تعاقدية مع المزارعين، موضحًا أن الخطة تشمل تحفيز المزارعين وتوفير التقاوى والمبيدات المناسبة لهم، بالإضافة إلى توسيع الرقعة الزراعية الخاصة بزراعة العدس والفول.

واستطرد: هذا إلى جانب فرض رقابة مشددة على الأسواق لمنع الاستغلال والتخزين والحصار للبقوليات، خاصة أنها سلعه سهلة التخزين، لافتًا إلى أن الكثير من التجار يلجؤون إلى تصديرها للدول المجاورة.

و يقول محسن هشام مهندس زراعي: إن أسعار البقوليات زادت بنسبة ٤٠٪ خلال الثلاثة أشهر الماضية؛ مما خلق مشكلة كبيرة بين الزراعيين والتجار، وأرجع ذلك إلى أن التجار أصبحوا يبيعون إنتاجهم بخسارة نتيجة التغير المستمر فى السعر من وقت لآخر.

ولفت المهندس هشام، إلى أن رأس المال الخاص بالتجار أصبح يتآكل، مؤكدًا أن الحل الجذرى لهذه المشكلة هى الزراعة والتصنيع لتوفير الدولار، والذى بدوره يساهم فى زيادة استيراد المستلزمات الزراعية، هذا بالإضافة إلى تصنيع مستلزمات الزراعة بمصر لتوسيع الرقعة الزراعية.

من جانب آخر.. أكد محمد أنور وكيل وزارة التموين بسوهاج، أن حجم الإدارات الخاصة بالرقابة التموينية تعمل بشكل دقيق وجدى وسريع لضبط أى تلاعب من التجار، ويأتى ذلك عن طريق شن حملات مستمرة لوصول الدعم إلى مستحقيه.

فى انتظار عودة الأموال الهاربة إلى مصر..

توحيد سعر الصرف «جواز مرور» الاستثمارات الأجنبية

مطالب بتذليل العقبات أمام المستثمرين وتقديم حوافز جديدة لتوفير مزيد من الفرص

كتب – رأفت كمال:

جهود كبيرة تبذلها الحكومة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لضخ العملة الصعبة فى البلاد من خلال إفساح المجال للقطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال وتسهيل الإجراءات التنظيمية التى تعيق حركة الاستثمارات، حيث بلغ صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى نهاية العام المالى الماضى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ حوالى ١٠ مليارات دولار مقارنة بـ ٨,٩ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٢١-٢٠٢٢ وتستهدف مصر ١٢ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة خلال العام المالى الجارى الذى ينتهى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، مع توقعات بتصاعد هذه الاستثمارات لتصل إلى نحو ١٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥-٢٠٢٦ فى حين تحتاج مصر إلى استثمارات بقيمة ١٠٠ مليار دولار على مدى ٥ سنوات لسد الفجوة الاستيرادية والتى تصل إلى نحو ٣٠ مليار دولار سنويًا.

ورغم هذه الجهود فإن الخبراء يؤكدون أن المزيد من الاستثمارات الأجنبية لن تدخل إلى مصر قبل التعويم الكلى أو الجزئى للجنيه وتقليل الهوة بين سعر الصرف الرسمى والسوق السوداء، مشيرين إلى أن التحدى الأكبر أمام الحكومة الآن هو كيفية القضاء على السوق السوداء للدولار وتوحيد سعر الصرف الأمر الذى يحقق الاستقرار الاقتصادى العام ويحافظ على معدلات التضخم فى مستويات مقبولة، مشددين على أن أحد ركائز وجود بيئة استثمارية جاذبة هو استقرار سعر الصرف بالإضافة إلى تذليل العقبات التى تواجه المستثمرين وتقديم الحوافز لهم وتوفير المزيد من الفرص الاستثمارية وكذلك تقليل حجم الاستيراد من خلال الاستغناء عن المنتجات والسلع الموجود لها بدائل محلية، والاكتفاء بالسلع التى لا يمكن الاستغناء عنها بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات ودفع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويرى الخبراء أن مصر حاولت تطوير بنيتها التحتية وتأهيل بيئة الاستثمار من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية مرة أخرى، لكنها صدمت بعدد من الأزمات التى ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية بداية من جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التى دفعت الفيدرالى الأمريكى لرفع أسعار الفائدة أكثر من مرة، مما تسبب فى هروب مليارات الدولارات من الأسواق النامية ومن بينها مصر مرورًا بالحرب الإسرائيلية الدائرة فى قطاع غزة والصراع فى السودان والتوترات فى منطقة البحر الأحمر والتى أثرت على حركة الملاحة فى قناة السويس، مؤكدين على ضرورة وجود رؤى اقتصادية شاملة وسياسات مختلفة جذريًا عن السياسات التى أُدير بها الاقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية من أجل تدارك الأزمة والخروج منها فى أسرع وقت ممكن.

ويقول الدكتور هانى توفيق الخبير الاقتصادى أنه لا يمكن عودة الاستثمارات الأجنبية فى ظل وجود سعرين للدولار فى السوق ووصول الفجوة بين السعر الرسمى للدولار وسعره فى السوق السوداء إلى أكثر من ١٠٠٪ موضحًا أن الاستثمار الأجنبى المباشر بدأت فى التدفق على مصر كوجهة أولى للاستثمار فى أفريقيا عقب تَحرير سعر الصرف وسجلت الاستثمارات الأجنبية ١٢٦,٦ مليار دولار عام ٢٠١٩ وتصدرت مصر القارة الأفريقية من حيث تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر مشددًا على أن تحرير سعر الصرف يؤدى إلى استقرار سوق الصرف الأجنبى وتحسين نتائج ميزان المدفوعات ويشجع على جذب الاستثمار وزيادة تحويلات العاملين بالخارج.

وأكد توفيق على أنه لجذب الاستثمارات الاجنبية إلى مصر نحتاج إلى تطبيق قواعد موحدة للتنافسية على كافة المستثمرين المحليين والأجانب بما يضمن نجاح المناخ الاستثمارى مع ثبات التشريعات والمبادرات المالية والنقدية وعلى رأسها أسعار الإقراض للاستثمار سواء الصناعى أو الزراعى أو الإنتاجى

هانى توفيق

هشام إبراهيم

عبدالمنعم السيد

بوجه عام وكذلك القطاعات الخدمية الجاذبة للنقد الأجنبى مثل السياحة والتصدير إضافة إلى وضع استراتيجية متكاملة وموحدة لتحديد نوع الاستثمار المستهدف من خلال التركيز على القطاعات التى ستساهم فى تطوير الاقتصاد المصرى ومنح حوافز استثمارية جمركية وضريبية لتلك القطاعات.

ودعا توفيق إلى تطوير وتفعيل وتعميم الضمانات الملزمة لحماية وتشجيع المستثمرين من المخاطر غير التجارية والعمل على ثبات التشريعات الخاصة بالمشروعات القائمة مع مراجعة كافة القوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادى والإنتاجى بمصر والتأكيد على إيجاد آليات تحويل الأرباح والعائدات الأخرى مع ضرورة تبسيط إجراءات التصفية والإفلاس والخروج الطوعى إضافة إلى إشراك القطاع الخاص فى كافة القرارات الاقتصادية المؤثرة على المناخ العام للاستثمار وتفعيل دور البعثات التجارية للسفارات المصرية بالخارج وجهاز التمثيل التجارى المصرى للترويج للاستثمار فى مصر بحيث تقوم بعرض الفرص الواعدة سواءً للصناعات الجديدة أو القائمة على المستثمرين المستهدفين.

ويقول الدكتور هشام إبراهيم الخبير الاقتصادى أن مصر تبذل جهوداً مضنية لجذب الاستثمارات الأجنبية ولكنها تحتاج إلى تبنى سياسات مختلفة وحديثة لمخاطبة المستثمر الوطنى والأجنبى وتقنعهم بأنها تؤسس اقتصادًا تنافسيًا تتوافر فيه الشروط اللازمة والكافية ويتوافر فيه عمالة مدربة بأعداد مناسبة ومستوى أجور مناسب لا يسبب أى ضغوط على التكاليف الجارية للمشروع وأن هناك احترامًا تامًا للقوانين والعقود مع وجود محكمة اقتصادية سريعة فى فض المنازعات ومراعاة قوانين الحفاظ على البيئة والمناخ وتواجد نظام ضريبى عادل ومحفز ورسوم ثابتة ومحددة وبنية تحتية حديثة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنية تحتية حديثة فى كل المجالات وسياسة مالية ونقدية وتجارية مشجعة للاستثمار.

وأوضح إبراهيم أن هناك العديد من فرص الاستثمار فى مصر حالياً فى القطاع الخدمى والقطاع اللوجيستى وإدارة الموانئ والسياحة وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة والقطاع المالى غير المصرفى فى ظل تحركات البنك المركزى والتوسع فى تطبيق الشمول المالى كما أن قطاع الصناعة يمتلك ميزة نسبية مع سعى الدولة إلى زيادة صادراتها كذلك تمتلك مصر الغاز الطبيعى والموقع الجغرافى المتميز ما يعزز من تحولها إلى موقع استراتيجى فى القارة الإفريقية إضافة إلى وجود فرص استثمارية متميزة فى مجال الهيدروجين الأخضر وقطاع الأسمدة الذى أنفقت عليه الحكومة مبالغ كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية.

ويقول الدكتور عبدالمنعم السيد الخبير الاقتصادى إن مصر رغم الأزمة الاقتصادية العاصفة التى تمر بها فى الفترة الحالية ولكنها أمامها فرص ذهبية فكل محنة يتولد منها منحة فمصر لديها طاقة متوفرة فى الغاز الطبيعى والكهرباء وهناك الأراضى المرفقة وهذا يمثل فرصة ذهبية للمشروعات المقامة فى دول الاتحاد الأوروبى التى بدأت تتقلص وتنخفض بسبب أزمات الطاقة وبدأت هذه الدول تبحث عن دول أخرى تكون كثيفة العمالة فيها أراضى متاحة مرافق وبالتالى يجب استقطاب هؤلاء وتسهيل دخول المستثمرين مطالبًا الحكومة بوضع جدول زمنى واضح لتخارجها من المشروعات ذات الصفة غير الاستراتيجية لصالح القطاع الخاص وهو كان أحد مطالب صندوق النقد الدولى والمستثمرين لمصر.

قانون جديد يوسع مظلة الضمان الاجتماعى..

«مظلة نقدية» جديدة لحماية الأسر الفقيرة

كتب – عبد الفتاح فتحي:

فى خطوةٍ تستهدف تحقيق أفضل حماية للأسر الأفقرِ والأقل دخلا، قدّمت الحكومة مشروع قانون جديد للضمان الاجتماعى والدعم النقدي، إلى مجلس النواب، حيث يخضع لجلسات نقاش مشتركة من لجنة التضامن الاجتماعى وذوى الإعاقة ومكتب لجنة الخطة والموازنة ولجنة الشئون الدستورية والتشريعية.

ويعرّف مشروع القانون فى المادة الأولى منه، الفقر بأنه «حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما فى ذلك الغذاء، ومياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم والملبس والمأوى والبيانات والمعلومات، وغيرها من المرافق الأساسية»، ليكون أول قانون حكومى يقدم تعريفا محددا للفقر.

وحدد القانون شروط الحصول على الدعم النقدي، بأن يكون المواطن واقعا تحت خط الفقر القومى الذى عرفه بأنه «القياس المعيارى الذى تحدده الدولة لدخل الفرد أو الأسرة الذى يفي، بالاحتياجات الأساسية للمأكل والمشرب والمسكن والملبس والخدمات الصحية والتعليمية، والمواصلات».

وتؤكد المادة الثانية منه على أن «لكل مواطن تحت خط الفقر القومي، ولا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي، الحق فى التقدم للحصول على الدعم النقدى سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، متى توافرت فى شأنه حالة من حالات الاستحقاق المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون».

ويستهدف مشروع القانون تحسين شبكة الأمان الاجتماعى وتوسعة مظلة الضمان الاجتماعي، وإحداث مرونة فى ربط التدخلات الاجتماعية المتكاملة بالمتغيرات الاقتصادية بما يشمل نسب الثراء والفقر، ونسب التضخم، بهدف تحقيق أفضل حماية للأسر الأفقر والأقل دخلا، وكفالة حقوق الفئات الأولى بالرعاية وتوفير أقصى حماية ممكنة لها مثل ذوى الإعاقة والمسنين والأيتام.

ويعرف مشروع القانون الدعم النقدى المشروط «تكافل» بأنه مساعدات نقدية مشروطة للأسرة معدومة الدخل أو الفقيرة التى لديها أبناء لا يزيد سنهم على ٢٦ عاما أو حتى انتهاء دراستهم الجامعية، بحد أقصى طفلان أو دون أبناء، أما الدعم النقدى غير المشروط « كرامة» فهو مساعدات نقدية تصرف للأفراد الفقراء أو عديمى الدخل.

واستحدث مشروع القانون فئات جديدة من مستفيدى الدعم النقدى «كرامة»، إذ ضم قدامى الفنانين والرياضيين والأدباء تقديرًا لهم ولجهودهم، بالإضافة إلى ذوى الإعاقة والمرضى بأمراض مزمنة والمسنين ممن يقيمون بمفردهم أو مع أسرهم أو فى مؤسسات الرعاية، وكل امرأة غير معيلة كالأرملة والمطلقة ومهجورة العائل وزوجات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، والمنفصلة وليس لديها أبناء أو لديها أبناء غير معالين، أو يعيشون مع الأب فى حالة الطلاق أو الانفصال، واليتامى وأبناء الرعاية اللاحقة.

وبموجب القانون الجديد، يُعفى أبناء الأسر الفقيرة المستفيدة من مساعدات الدعم النقدى وفقاً لأحكام هذا القانون من المصروفات الدراسية ورسوم مجموعات التقوية المدرسية، والمصروفات الدراسية بالجامعات الحكومية، وما تقرره الوزارة المختصة بالتربية والتعليم، والوزارة المختصة بالتعليم العالى من إعفاءات أخرى بخلاف المصروفات، كما يكون لهم الحصول على معينات مساعدة أو تعويضية ملائمة تيسر لهم عملية استكمال تعليمهم حال إصابتهم بأى نوع.

ونصت المادة ٣٦ من مشروع القانون على أن تصرف مساعدات نقدية استثنائية دفعة واحدة أو على دفعات محددة المدة إلى الأفراد والأسر الفقيرة المستفيدين وغير المستفيدين من الدعم النقدي، مع جواز التنسيق مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومصارف الزكاة، فى حالات وهى مصروفات الجنازة ومصروفات الزواج لمرة واحدة فقط ومصروفات الولادة لأول مرة فقط.

كما يشمل ذلك أيضا تكلفة العلاج فى حالات المرض الطارئة، لغير المشمولين بالتأمين الصحى والمصروفات الدراسية والأجهزة التعويضية أو الأدوات المساعدة للأشخاص ذوى الإعاقة بالإضافة إلى الحالات الطارئة الملحة التى تواجه الأفراد والأسر الفقيرة، ويتم الموافقة عليها من لجنة مساعدات الدعم النقدى على مستوى الإدارة المختصة بناء على بحث اجتماعى يتم من خلال الوحدة المختصة.

كما نص القانون فى المادة ٣٧ على أن تصرف مساعدات مادية أو عينية أو كلاهما فى حالات الكوارث والنكبات العامة والفردية للأفراد والأسر وفقا للشروط والأوضاع والقواعد والإجراءات التى يصدر بها قرار من الوزير المختص.

ويبلغ عدد الأسر المستحقة لمعاش تكافل وكرامة ٥,٢ ملايين أسرة بإجمالى ٢٢ مليون مواطن، بمتوسط معاش شهرى من ٦٢٠ إلى ٧٤٠ جنيها لكل أسرة.

ووفقا لآخر إحصاءات وزارة التضامن الاجتماعي، فإن الموازنة المخصصة للدعم النقدى ارتفعت من ٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤، إلى ١٩,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١-٢٠٢٢، وارتفعت الموازنة إلى ٣٦ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

واعتبر المستشار إيهاب رمزي، عضو اللجنة التشريعية بمجلس النواب، إضافة فئات جديدة من مستحقى معاش «تكافل وكرامة» دليلا على أن الدولة تهتم بجميع فئات الشعب، على نحوٍ يوسّع دائرة الضمان الاجتماعي.

وأضاف أن إدراج الفنانين القدامى من ضمن الفئات المستحقة لمعاش «كرامة» يعد تكريماً لهم، لافتا إلى أنّ هذا القانون برمّته يمثل تكريما للمواطن، حيث تؤكد الدولة أنّ مواطنيها وخصوصا الفئات الأكثر احتياجا، دائما فى حيز اهتمامها.

وأشادت النائبة نجلاء باخوم، عضو لجنة التضامن الاجتماعى بمجلس النواب، بمشروع القانون، حيث يعد استحداث فئات جديدة خاصة خلال الأوضاع الاقتصادية التى يمر بها العالم، دليلا على اهتمام الدولة بالمواطن ومساندة الحكومة للمواطنين والمحتاجين.

ويهدف مشروع القانون -كما جاء بالمذكرة الإيضاحية له- إلى تحسين شبكة الأمان الاجتماعى وتوسعة مظلة الضمان الاجتماعي، وإحداث مرونة فى ربط التدخلات الاجتماعية المتكاملة بالمتغيرات الاقتصادية بما يشمل نسب الثراء والفقر، ونسب التضخم، وذلك بهدف تحقيق أفضل حماية للأسر الأفقر والأقل دخلا.

خفض متقوقع بنسبة ٢٠٪ لضبط سوق الصرف..

«الجنيه» على «جناح» صندوق النقد

فخرى الفقي

محمد عبد العال

فلادكوفا هولار

كتبت- منال عمر:

يرى خبراء مصرفيون ومحللون وشركات أبحاث أن البنك المركزى سيلجا خلال الأيام المقبلة إلى خفض قيمة الجنيه مقابل الدولار بعد إعلان صندوق النقد الدولى التوصل لاتفاق مع السلطات المصرية حول المراجعتين الأولى والثانية المؤجلتين ورفع البنك المركزى سعر الفائدة ٢٪ فى أول اجتماع له خلال ٢٠٢٤ يوم الخميس قبل الماضى ليصل مستوى الفائدة لديه إلى ٢١,٢٥٪ للإيداع و٢٢,٢٥٪ للإقراض.

قبل الزيادة الأخيرة كان البنك المركزى قد رفع سعر الفائدة ١١٪ خلال آخر عامين منها ٨٪ فى ٢٠٢٢ على ٤ مرات و٣٪ فى ٢٠٢٣ على مرتين ليصل مستوى الفائدة لديه حاليا إلى ١٩,٢٥٪ للإيداع و٢٠,٢٥٪ للإقراض بهدف امتصاص الضغوط التضخمية الناجمة من خفض الجنيه مقابل الدولار.

وتواجه مصر ضغوطا من تراجع النقد الأجنبى وانتشار السوق السوداء لتجارة العملة بعد خروج استثمارات أجنبية بنحو ٢٢ مليار دولار خلال النصف الأول من ٢٠٢٢ بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية بما استدعى لجوءها إلى صندوق النقد الدولى للحصول على قرض جديد لسد فجوة النقد الأجنبي.

توقع محمد عبد العال الخبير المصرفي، خفض البنك المركزى سعر الجنيه مقابل الدولار بنسبة ٣٠٪ ليصل إلى ٤٠ و٤٥ جنيها خلال الفترة القادمة بعد أن رفع البنك المركزى سعر الفائدة فى اجتماعه الأخير وعودة صندوق النقد الدولى لإعلان تعاونه مع مصر لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصاد المصرى الذى يدعمه بقيمة ٣ مليارات دولار.

وأشار إلى ضرورة سرعة تمويل الاعتمادات المستدية - للاستيراد- لسرعة خروج البضائع المخزنة من الموانئ بما يساهم فى تعزيز الثقة بالقطاع المصرفى وزيادة الخوف من التعامل مع السوق الموازية، والعمل على جذب تحويلات المصريين العاملين بالخارج وطرح شهادات جديدة.

وقالت فلادكوفا هولار، رئيس بعثة الصندوق إلى مصر، فى نهاية زيارتها التى امتدت أسبوعين عبر بيان جاء عقب رفع المركزى للفائدة: «حقق فريق صندوق النقد الدولى والسلطات المصرية تقدمًا ممتازًا فى المناقشات حول حزمة السياسات الشاملة اللازمة للتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء (SLA) للمراجعتين المجمعتين الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر الذى يدعمه صندوق النقد الدولي».

ويعنى ذلك قرب صرف صندوق النقد الدولى نحو ٧٠٠ مليون دولار لمصر من ضمن القرض الذى تم إرجاؤه بسبب خلافات حول مرونة سعر الصرف الذى يعد مطلبا أساسيا لصندوق النقد الدولي.

وقال الدكتور فخرى الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، إن عودة مصر إلى مرونة سعر الصرف يتطلب استمرار معدل التضخم إلى نحو الهبوط بحيث يسجل رقما أحاديا خلال عام أو عامين، وأن لن تؤدى مجددا إلى تفاقم معدل التضخم- أى زيادة أسعار السلع فى السوق.

وأضاف أن استئناف مصر سياسة سعر الصرف المرن يتمثل فى توافر حصيلة نقد أجنبى بحوزة البنك المركزى تساعده على تمويل طلبات المستوردين، وهو ما اتفق معه محمد عبد العال بأن يكون لدى المركزى ٨ و١٠ مليارات دولار لإدارة سعر الصرف.

وأدى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه إلى تسجيل المعدل السنوى للتضخم مستوى قياسيا خلال العام الماضى قبل أن يتراجع للمرة الثالثة إلى ٣٣,٧٪ فى ديسمبر الماضى على مستوى المدن، وفق بيان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ولا يزال معدل التضخم يفوق مستهدف البنك المركزى عند مستوى ٧٪ بزيادة أو أقل ٢٪ خلال الربع الأخير من العام الجارى على أن ينخفض إلى ٥٪ بزيادة أو أقل ٢٪ خلال الربع الأخير من ٢٠٢٦.

وتوقعت شركة فيتش سوليوشنز خفض البنك المركزى سعر الجنيه مقابل الدولار خلال الربع الأول أو الثانى من العام الجارى ليتراوح بين ٤٠ و٤٥ جنيها للدولار الواحد وذلك تزامنا مع صرف صندوق النقد الدولى شرحة القرض لمصر.

وتوقع هانى جنينة، كبير الاقتصاديين ومحللى استراتيجيات الاستثمار فى شركة «كايرو كابيتال» لتداول الأوراق المالية، عودة مصر إلى مرونة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار لتنخفض العملة المحلية إلى ٤٠ جنيها أو ٤٥ جنيها خلال العام الجارى بعد انتهاء صندوق النقد الدولى المراجعتين المؤجلتين على برنامج الإصلاح الاقتصادى والموافقة على تمويل إضافى لمصر.

كانت جولى كوزاك، المتحدثة باسم الصندوق قالت فى مؤتمر صحفى فى وقت سابق، إن صندوق النقد الدولى يناقش تقديم تمويل إضافى لمصر، والذى وصفته «كوزاك» بأنه حاسما لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى الذى يدعمه الصندوق بقيمة ٣ مليارات دولار، دون ذكر أية معلومة عن قيمة التمويل الإضافى المتوقعة، بحسب رويترز.

وشهد آخر شهرين تحسنا فى خطاب صندوق النقد الدولى مع مصر بعد التوترات القائمة بمنطقة الشرق الأوسط المتمثلة فى الحرب الإسرائيلية على غزة، وبعد تعليقه إجراء أول مراجعتين على برنامج الإصلاح الاقتصادى فى شهرى مارس وسبتمبر الماضيين بما ترتب عليه عدم صرف شريحتين بقيمة ٧٠٠ مليون دولار وهو ما أرجعه البعض إلى عدم التزام مصر بتعهداتها بمرونة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

ولم يصرف صندوق النقد الدولى إلا شريحة واحدة من القرض لمصر بقيمة ٣٤٧ مليون دولار عقب موافقته على طلب مصر، بالحصول على قرض بقيمة ٣ مليارات دولار والمتفق على أن يصرف على شرائح متساوية على مدار ٤٦ شهرا بواقع شريحة كل ٦ شهور.

توقعات بانتهاء ظاهرة المضاربات..

السيطرة على الدولار تنهى «لعبة الذهب»

كتب: ياسر جمعه

قال وليد عادل، الخبير المصرفى والمحلل الاقتصادي، إن الانخفاض الحاد فى أسعار الذهب الذى تجاوز ٥٠٠ جنيه ليس نتيجة لقلة الطلب على الذهب أو زيادة المعروض منه، وإنما يعود إلى تعزيز السيطرة على الدولار فى الأسواق الموازية وتراجع قيمته مقابل السعر الرسمي.

وأوضح وليد عادل أن انخفاض أسعار الذهب لا يتعلق بآليات العرض والطلب أو حتى بأسعار الذهب العالمية بشكل كامل.

وأشار إلى أن السعر العالمى للذهب يتراوح ما بين ١٩٥٠ دولارًا و٢٠٥٠ دولارًا للأوقية، مع زيادة أو انخفاض بقيمة ١٠٠ دولار، وحاليًا يتراوح السعر العالمى عند ٢٠٣٧ دولارًا للأوقية، وهو تحرك طبيعى فى السوق. وأكد أن ما يحدث فى سوق الذهب هو تلاعب فى أسعار الدولار والسيطرة عليه.

وحذر الخبير المصرفى والمحلل الاقتصادى من الانخفاض المتوقع لأسعار الذهب بشكل سريع وقوي، وتوقع استمرار هذا الانخفاض بمعدلات تصل إلى ١٠٠٠ جنيه للجرام الواحد. وأكد أن «لعبة الذهب» قد انتهت وفقًا للقوانين الاقتصادية، حيث يتبع كل ارتفاع انخفاضًا آخر، خاصةً أنها تتعلق بمضاربات وتلاعب فى الأسعار وليست محكومة بقوانين ثابتة.

من جانبه أكد الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي، أن سعر صرف الدولار مقابل الجنيه فى السوق الموازى قد شهد تراجعًا خلال الأيام الماضية، وذلك بسبب عدة أسباب. وأشار غراب إلى أن القرار الأخير للبنك المركزى برفع سعر الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس كان له تأثير كبير فى هذا التراجع، حيث أدى إلى انخفاض أسعار الذهب بسبب قيام التجار بتسعيره وفقًا لسعر الدولار فى السوق السوداء وعوامل أخرى.

وأوضح غراب أن أسباب تراجع سعر صرف الدولار فى السوق الموازى تعود إلى الضربات الأمنية المكثفة التى نفذتها الجهات الأمنية فى الأيام الماضية وضبطها لعدد كبير من تجار السوق السوداء، مما أدى إلى توقف تداول الدولار فى تلك السوق وتراجع الطلب عليه وبالتالى انخفاض سعره.

وأشار غراب إلى أن ارتفاع سعر صرف الدولار فى السوق السوداء خلال الفترة الماضية، ووصوله إلى مستويات عالية مقابل الجنيه، ساهم فى تراجع الطلب عليه، مما دفع المضاربين إلى خفض سعره.

كما أشار إلى أن قرب صرف بقية دفعات قرض صندوق النقد الدولى واحتمالية زيادة التمويل ساهمت أيضًا فى تراجع سعر صرف الدولار فى السوق الموازي.

وأضاف غراب أن انتشار تصريحات ومعلومات عن استثمارات خليجية ضخمة بمليارات الدولارات المتوقعة دخولها إلى مصر فى الأيام القادمة، ستساهم أيضًا فى تراجع سعر الدولار فى السوق السوداء. وأشار إلى أن الفترة القادمة ستشهد انخفاضًا أكبر فى سعر صرف الدولار فى السوق الموازي، خاصة بعد ضخ كميات كبيرة من الدولار فى السوق عن طريق البنوك، وذلك بعد توفير العملة الصعبة من قرض صندوق النقد الدولى واستكمال برنامج الطروحات الحكومية، إضافة إلى دخول استثمارات عربية وخليجية لمصر فى الفترة القادمة.

وذكر أنه عادةً ما يكون هناك علاقة عكسية بين سعر الدولار وسعر الذهب. عندما يرتفع سعر الدولار، يصبح الذهب أكثر تكلفة، بينما عندما ينخفض سعر الدولار، يصبح الذهب أقل تكلفة. وبالتالي، يتوقع أن يؤدى تراجع سعر الدولار فى السوق الموازية إلى انخفاض أسعار الذهب فى مصر. وهذا يعتبر أمرًا إيجابيًا للمستهلكين والمستثمرين الذين يرغبون فى شراء الذهب. إذا كان سعر الدولار منخفضًا، فإن شراء الذهب يصبح أكثر توفرًا وأقل تكلفة.

QNB يرفع الفائدة على الشهادات الثلاثية إلى 22.25 %

أعلن بنك QNB الأهلى رفع سعر الفائدة على الشهادات الثلاثية للعائد الثابت ليصل إلى ٢٢,٢٥٪ ويصرف العائد شهريا، وكما قرر طرح شهادات جديدة بأسعار فائدة مرتفعة تلبى احتياجات الشرائح المختلفة من العملاء.

وقال بنك QNB الأهلى إنه رفع سعر الفائدة على شهادة QNB الأهلى الثلاثية ذات العائد الثابت على الجنيه التى يمكن ربطها بدءا من ألف جنيه، وشهادة «فرست» التى يمكن إصدارها بحد أدنى ٥٠٠ ألف جنيه.

وتم طرح شهادة «Exclusive» بحد أدنى مليون جنيه مصرى لأول إصدار للشهادة، وشهادة «First Plus» بحد أدنى ٥ ملايين جنيه مصرى لأول إصدار للشهادة، بحسب بنك QNB.

كما تم طرح شهادة «Ultra» التى يمكن ربطها بحد أدنى ١٠ ملايين جنيه لأول إصدار للشهادة، علما بأن جميع الشهادات يمكن إصدارها بمضاعفات ألف جنيه بعد أول إصدار.

وتتيح هذه الشهادات، بحسب البيان، إمكانية إضافة العائد لحساب QNB الأهلى الجارى أو الحساب الجارى ذو العائد أو حساب التوفير كما يمكن إعادة استثمار العائد لدفع أقساط التأمين وكذلك إمكانية الحصول على قرض أو إصدار بطاقة ائتمان بضمان الشهادة.

كما يمكن شراء الشهادة عبر القنوات الإلكترونية (الموبايل البنكى والإنترنت البنكي) أو التوجه إلى أحد فروع البنك والتى تبلغ نحو ٢٣٤ فرعا موزعين فى مختلف الجمهورية.

ارتفاع احتياطى النقد الأجنبى للشهر الـ17 على التوالى

زاد احتياطى النقد الأجنبى لمصر للشهر الـ ١٧ على التوالى بنحو ٣٠ مليون دولار خلال شهر يناير الماضى مقارنة بشهر ديسمبر السابق، وفق بيانات منشورة على موقع البنك المركزى المصرى .

وارتفع احتياطى النقد الأجنبى بالبنك المركزى إلى نحو ٣٥,٢٥٠ مليار دولار بنهاية شهر يناير الماضى مقارنة بنحو ٣٥,٢٢٠ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي.

وأدى ارتفاع الاحتياطى خلال الـ ١٧ شهرا الماضية منذ سبتمبر ٢٠٢٢ إلى تقليص خسائره التى تعرض لها فى الفترة التالية لحرب أوكرانيا، التى اندلعت فى فبراير من العام قبل الماضي، بنحو ٢ مليار دولار.

كان احتياطى النقد الأجنبى لمصر خسر نحو ٧,٨ مليار دولار فى ٦ شهور من مارس إلى أغسطس ٢٠٢٢، بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية وتمويل جزء من خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، واستيراد بعض المستلزمات الأساسية.

وأظهرت بيانات البنك المركزى أن ارتفاع حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولى SDRs ساهم فى حماية احتياطى النقد الأجنبى من تسجيل تراجع، مع انخفاض قيمة رصيد الذهب المسجل بالاحتياطي، والعملات السائلة بنحو ٣٠١ مليون دولار خلال شهر يناير.

وزادت حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولى بنحو ٣٣١ مليون دولار فى يناير الماضى ليسجل الإجمالى نحو ٣٦٧ مليون دولار من ٣٦ مليون دولار فى ديسمبر الماضي.

فيما تراجع رصيد الذهب بنحو ١٠٣ ملايين دولار خلال شهر يناير ليسجل نحو ٨,٣٣٧ مليار دولار من ٨,٤٤٠ مليار دولار فى ديسمبر الماضي.

وانخفضت قيمة العملات السائلة باحتياطى النقد الأجنبى بنحو ١٩٨ مليون دولار خلال شهر يناير الماضى ليسجل الإجمالى نحو ٢٦,٥٤٧ مليار دولار من ٢٦,٧٤٥ مليار دولار فى ديسمبر الماضي.

يستهدف السيطرة على الأسعار..

«رفع الفائدة» ضربة قوية للتضخم

كتب: ياسر جمعه

قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصري، رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس. وبهذا القرار، وصلت أسعار الفائدة إلى ٢١,٢٥٪ و٢٢,٢٥٪ و٢١,٧٥٪ على التوالي، ويهدف هذا القرار إلى احتواء توقعات التضخم وتشديد الأوضاع النقدية للحفاظ على انخفاض معدلات التضخم، وفقًا لبيان صادر عن البنك المركزى المصري.

وأرجع البنك المركزى قراره إلى عوامل عالمية ومحلية، أما على المستوى العالمي، فقد شهد النشاط الاقتصادى تباطؤًا نتيجة لسياسات التقييد النقدى التى اتخذتها البنوك المركزية الرئيسية للحد من الطلب. وانخفضت الضغوط التضخمية العالمية مؤخرًا بسبب تلك السياسات فى الاقتصادات المتقدمة والناشئة، مما أدى إلى تراجع توقعات معدلات التضخم فى تلك الاقتصادات مقارنة بالاجتماع السابق.

وعلى الرغم من ذلك، توجد حالة عدم يقين بشأن توقعات التضخم، خاصة فيما يتعلق بأسعار السلع العالمية، وذلك بسبب التوترات الجيوسياسية الحالية واضطراب حركة الملاحة فى البحر الأحمر.

جاء هذا القرار استجابةً للتطورات الفعلية للبيانات والتداعيات السلبية الناجمة عن حالة عدم الاستقرار الإقليمى واضطراب حركة الملاحة فى البحر الأحمر على قطاع الخدمات. وأشار البنك المركزى إلى أن معدل البطالة استقر عند ٧,١٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣.

وتواصلت المعدلات السنوية للتضخم العام والأساسى فى انخفاضها، حيث سجلت ٣٣,٧٪ و٣٤,٢٪ على الترتيب فى ديسمبر ٢٠٢٣، وذلك بفضل الأثر الإيجابى لفترة الأساس. ومع ذلك، تشير التطورات الحالية إلى استمرار الضغوط التضخمية وزيادتها عن المستوى المعتاد، وتأثير ذلك على تضخم السلع الغذائية وغير الغذائية.

ومن المتوقع أن تستمر هذه الضغوط فى ضوء إجراءات ضبط المالية العامة، بالإضافة إلى الضغوط الناتجة عن

العرض. وساهم ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية عن المتوسط التاريخى فى زيادة الضغوط التضخمية.

تأتى هذه الأرقام بعد اجتماع لجنة السياسة النقدية فى ديسمبر ٢٠٢٣، حيث أظهرت البيانات أن التضخم كان أعلى من المتوقع. ومن المتوقع أن تستمر الضغوط التضخمية واسعة النطاق فى التأثير على أنماط الاستهلاك والتسعير، وقد يؤدى التوتر الجيوسياسى واضطراب الملاحة البحرية إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن معدلات التضخم على الصعيدين العالمى والمحلي.

وبناءً على هذه الظروف، ترى لجنة السياسة النقدية تصاعد المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم، وقررت بالتالى رفع أسعار الفائدة الأساسية لدى البنك المركزى بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس، به تحقيقًا للأهداف الاقتصادية، كما قرر البنك المركزى المصرى اتخاذ إجراءات قوية لمواجهة تحديات الاقتصاد المتزايدة. وجاء هذا القرار استجابةً للتطورات الفعلية للبيانات الاقتصادية والتداعيات السلبية المرتبطة بحالة عدم الاستقرار الإقليمى واضطراب حركة الملاحة فى البحر الأحمر، والتى تؤثر سلبًا على قطاع الخدمات.

فى سياق آخر، أشار البنك المركزى إلى أن معدل البطالة فى البلاد استقر عند ٧,١٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، مما يدل على استقرار السوق العمل إلى حد ما.

ومن ناحية أخرى، سجلت المعدلات السنوية للتضخم العام والأساسى انخفاضًا فى ديسمبر ٢٠٢٣، حيث بلغت نسبة ٣٣,٧٪ و٣٤,٢٪ على التوالي. يعزى هذا الانخفاض جزئيًا إلى الأثر الإيجابى لفترة الأساس. ومع ذلك، تشير التطورات الحالية إلى استمرار الضغوط التضخمية وزيادتها عن المستوى المعتاد، وهذا يؤثر سلبًا على تضخم السلع الغذائية وغير الغذائية.

ومن المتوقع أن تستمر هذه الضغوط فى ضوء إجراءات ضبط المالية العامة والضغوط المتزايدة من جانب العرض. بالإضافة إلى ذلك، ساهم ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية فوق المتوسط التاريخى فى زيادة الضغوط التضخمية.

واختتم المركزى بيانه بأن اللجنة ستستمر فى تقييم توازنات المخاطر بهدف تحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط، ولن تتردد فى استخدام جميع أدواتها المتاحة لتقييد الأوضاع النقدية، كما تؤكد اللجنة على أن مسار أسعار العائد الأساسية يعتمد على معدلات التضخم المتوقعة.

من جانبه أشاد محمد الإتربى، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، بالقرار، معتبرًا إياه سليمًا وضربة قوية للتضخم، وأوضح أن البنك المركزى يهدف من خلال رفع سعر الفائدة إلى استعادة الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية والحد من التضخم.

من جانبه، أكد محمد عبد العال، الخبير المصرفى، أن قرار البنك المركزى يأتى فى ضوء توقعات التضخم المستقبلية والضغوط التضخمية المرتقبة نتيجة للتوترات الجيوسياسية فى منطقة البحر الأحمر وغيرها من العوامل. وأشار إلى وجود بعض الضغوط التضخمية فى قطاعات الزراعة والتجارة والاتصالات، فضلاً عن تباطؤ نمو النشاط الاقتصادى فى الأشهر الماضية.

ولفت إلى أن القرار لا يرتبط بإجراءات تتعلق بتحرير سعر الصرف، وأن الاجتماع تركز على قضية الفائدة بشكل رئيسي.

وأوضح أن أحد أبرز الأسباب وراء قرار الزيادة تتمثل فى ارتفاع معدل السيولة المحلية عن الفترة السابقة، الأمر الذى يزيد من الطلب على السلع والخدمات، وبالتالى زيادة التضخم، إضافة إلى رؤيته لمعدلات التضخم العام والأساسي، والتى انخفضت خلال الـ٣ أشهر الماضية بالنسبة للتضخم الأساسي.

وأشار عبدالعال إلى أن البنك المركزى يتخوف من بعض الضغوط التضخمية فى الفترات المقبلة، رغم استقرار نسبة البطالة عند ٧,٢ بالمئة، لذلك رفع الفائدة بنحو ٢٠٠ نقطة أساس.

saib يطرح حساب توفير «سيطرة بلس» بفائدة 24 %

أعلن بنك الشركة المصرفية العربية الدولية «saib» إطلاق حساب توفير سيطرة بلس» بالجنيه للعملاء الأفراد بسعر فائدة قياسى يصل إلى ٢٤٪ سنوياً.

وبحسب بيان للبنك، يأتى ذلك الحساب الجديد بالتزامن مع رغبة العملاء فى الحصول على فرص استثمارية آمنة مع حرية التحكم فى أموالهم والتمتع بأفضل عائد على حساب توفير.

وأوضح البنك أن الحد الأدنى لفتح حساب التوفير «سيطرة بلس» يبدأ من ١٠ آلاف جنيه، والحد الأدنى لإحتساب الفوائد هو ١٥ ألف جنيه «حسب الشريحة» ويتم احتساب الفائدة على أقل رصيد فى خلال الشهر.

وأضاف البنك أنه يتم إصدار بطاقة خصم مباشر مع إمكانية السحب والإيداع طوال الشهر من خلال الفروع وماكينات الصراف الآلى مع إتاحة استخدام الإنترنت البنكي.

وحدد البنك بعض المستندات اللازمة لفتح الحساب وهي:

- مستند إثبات شخصية .
- شهادة ميلاد الرقم القومى للقُصر .
- إيصال مرافق حديث بالعنوان الحالى (غاز أو كهرباء أو مياه أو تليفون).
- شهادة ميلاد العميل فى حال كان مولوداً خارج مصر.

وصل لـ 27.19 مليار دولار..

عجز صافى الأصول الأجنبية للبنوك يسجل مستوى قياسى لأول مرة

كتبت- منال عمر:

تفاقم إجمالى عجز صافى الأصول الأجنبية للبنوك المصرية- شاملة البنك المركزى المصري- ليسجل مستوى قياسى لأول مرة فى تاريخه عند ٢٧,١٩٤ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضى بزيادة ١,١٪ عن الشهر السابق له، وفق بيانات منشورة على موقع البنك المركزى المصري.

والأصول الأجنبية للبنوك هى ما تمتلكه من ودائع ومدخرات بالعملة الأجنبية وتكون قابلة للتسييل فى الأوقات التى يحتاج فيها أى بنك سيولة لسداد التزاماته.

صافى الأصول الأجنبية فى القطاع المصرفى كان قد بدأ فى التراجع منذ أكتوبر ٢٠٢١، ثم تحوّل إلى قيمة سالبة -بما يعنى أن الالتزامات بالعملات الأجنبية تجاوزت الأصول التى يمتلكها من غير العملة المحلية- بدايةً من شهر فبراير ٢٠٢٢، بالتزامن مع الحرب الروسية الأوكرانية.

تواجه مصر ضغوطا خلال آخر عامين من نقص شديد فى السيولة الدولارية منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها، والتى أدّت إلى تخارج نحو ٢٢ مليار دولار من الأموال الساخنة، وفقاً لوزير المالية محمد معيط فى تصريحات سابقة، ما أدى لخفض قيمة الجنيه ٣ مرات منذ مارس ٢٠٢٢ حتى يناير من العام الحالي.

وتسببت ضغوط نقص العملة فى انتشار السوق الموازية- السوق السوداء للمضاربة على العملة- لتصل الفجوة بين السعرين الرسمى بالبنوك والموازى بأكثر من ١٠٠٪.

خفّضت مصر قيمة العملة المحلية ثلاث مرات منذ أوائل ٢٠٢٢، فى محاولة لمعالجة الأزمة الحادة التى تواجهها فى شح الدولار، مع ارتفاع التضخم وخسارة العملة لما يقرب من نصف قيمتها.

وأرجعت بيانات البنك المركزي، تفاقم العجز بنهاية ديسمبر الماضى إلى ارتفاع إجمالى عجز صافى الأصول الأجنبية للبنوك المصرية بنهاية ديسمبر الماضى بسبب زيادة الالتزامات وتراجع الأصول.

وارتفعت الالتزامات بالعملة الأجنبية على البنوك المصرية بنحو ٢٧ مليون دولار خلال شهر ليسجل إجمالى نحو ٢٩,٧٧ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي.

كما تراجع إجمالى الأصول التابعة للبنوك المصرية بنحو ٤٠٠ مليون دولار خلال شهر ليسجل الإجمالى نحو ١٣,٦١ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي.

من جانب آخر، تراجعت الالتزامات بالعملة الأجنبية على البنك المركزى بنحو ٥٢ مليون دولار خلال شهر ليسجل الإجمالى نحو ٤٥,٢٣ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي.

وفى نفس الوقت تحسن إجمالى أصول البنك المركزى بالعملة الأجنبية بنحو ٦٩ مليون دولار خلال شهر ليسجل الإجمالى نحو ٣٤,٢ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي.

وفسر محمد عبدالعال، الخبير المصرفى زيادة عجز صافى الأصول الأجنبية على البنوك المصرية خلال شهر ديسمبر الماضى إلى زيادة الالتزامات عليه من النقد الأجنبى سواء لتمويل اعتمادات مستندية -بغرض الاستيراد- أو سداد التزامات خارجية عليها.

قفزة كبيرة فى المركز المالى للبنوك خلال 2022-2023

كتب:ياسر جمعه

أعلن البنك المركزى المصرى أن القطاع المصرفى المصرى حقق مؤشرات قوية خلال العام المالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣، حيث ارتفع المركز المالى للبنوك بنسبة ٣٧,٥٪، ليصل إلى ١٣,٧٩٨ تريليون جنيه. ويعد هذا المبلغ يمثل ١٣٥,٣٪ من إجمالى الناتج المحلي.

ويرجع هذا النمو بشكل أساسى إلى زيادة أرصدة الودائع فى البنوك، حيث ارتفعت بمقدار ٢,٠٩٧ تريليون جنيه بنسبة نمو ٢٨,٥٪، لتصل إلى ٩,٤٥ تريليون جنيه. وقد ساهم القطاع العائلى بنسبة ٣٨,١٪ من هذه الزيادة، تلاه القطاع الحكومى بنسبة ٣١,٧٪ من إجمالى زيادة الودائع فى البنوك، وفقا لأحدث مجلة اقتصادية صادرة عن المركزى.

وشهدت أرصدة الإقراض والخصم المقدمة من البنوك أيضًا ارتفاعًا بقيمة ١,٢ تريليون جنيه بمعدل ٣٤,٦٪، لتصل إلى ٤,٧٩٨ تريليون جنيه بنهاية يونيو الماضي. وتشمل هذه الأرصدة ٣,٤ تريليون جنيه بالعملة المحلية وما يعادل ١,٣٩٤ تريليون جنيه بالعملة الأجنبية.

وأعلن البنك المركزى عن نشر ٦٣٠٠ ماكينة صراف آلى داخل محافظات الجمهورية حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، فى إطار مبادرة لنشر ٦٥٠٠ آلة بمشاركة ٢٦ بنكًا. كما وصل عدد حسابات محافظ الهاتف المحمول إلى ٣٤,٤ مليون حساب بنهاية يونيو ٢٠٢٣، وبلغ إجمالى عمليات الدفع خلال يونيو ٢٠٢٣ حوالى ٧٩ مليون عملية بقيمة ١٠٠,٤ مليار جنيه. وتم نشر أيضًا ٧٦٠ ألف رمز استجابة سريعة وطلب دفع للتحصيل الإلكترونى يستخدم فى محفظة الهاتف المحمول سواء عبر تطبيقات ومواقع الإنترنت أو فى المحال التجارية.

«البنك الأهلى» يطلق بطاقة فيزا بلاتينم للخصم المباشر بالدولار

أعلن البنك الأهلى المصرى عن إطلاق بطاقة فيزا بلاتينم للخصم المباشر بالدولار للعملاء وذلك بالتعاون مع شركة فيزا، والتى تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء فى معاملتهم المالية خارج مصر بالعملة الأجنبية، وفق بيان له.

وقال كريم سوس الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلى المصري، إن بطاقة فيزا بلاتينم للخصم المباشر بالدولار تتيح للعملاء القائمين والجدد الكثير من المزايا الحصرية لهم، حيث يمكن إصدارها عند فتح حساب بالدولار وذلك للعملاء الجدد، بالإضافة إلى إتاحة إصدارها للعملاء القائمين أصحاب الحسابات بالدولار.

وتتيح البطاقة إمكانية إجراء كافة المعاملات المالية بالعملات الأجنبية خارج مصر من المشتريات والسحب النقدى الدولى والسداد الإلكترونى والتسوق عبر الإنترنت حول العالم خلال ٢٤ ساعة على مدار الأسبوع بالإضافة إلى مزايا أخرى دوليا، بحسب ما قاله سوس.

وأضاف أن إطلاق بطاقة فيزا بلاتينم للخصم المباشر بالدولار للعملاء تعكس تعاون الكيانين البنك الأهلى المصرى وشركة فيزا.

وأوضح سوس أن هذا المنتج يساعد بالتعاون مع شركة فيزا على تلبية الخدمات التى تقدم للعملاء خارج مصر وحرصا من البنك الأهلى المصرى على تلبية كافة احتياجات عملائه بمختلف فئاتهم ومتطلباتهم داخل وخارج مصر.

وأشار أن إطلاق البطاقة الجديدة فيزا بلاتينم للخصم المباشر بالدولار يأتى ضمن استراتيجية البنك لتقديم المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة بهدف توفير تجربة مصرفية متميزة وأكثر سهولة والتى تضع العميل فى المقام الأول لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المتغيرة والمتزايدة لكافة شرائح العملاء.

بنك «البركة» ينضم لمبادرة «رواد النيل»

أعلن بنك البركة عن انضمامه لمبادرة «رواد النيل»، التابعة للبنك المركزى المصرى من خلال افتتاح مركز خدمات تطوير الأعمال بفرع البنك بمدينة الزقازيق فى الشرقية.

وبحسب بيان للبنك، يستهدف المركز الجديد توفير الخدمات غير المالية والاستشارية لرواد الأعمال والشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

حضر الافتتاح محمد فايز، نائب مدير عام قطاع التطوير المصرفى بالبنك المركزي، والدكتور أحمد حسنى رئيس مراكز تطوير الأعمال بمبادرة «رواد النيل» بالبنك المركزي، وأحمد سليمان رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ببنك البركة، ونهى نصير رئيس منتجات وتطوير أعمال قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببنك البركة، وفق البيان.

وقال محمد فايز، إن مبادرة رواد النيل تعد من أهم المبادرات التى أطلقها البنك المركزى بالتعاون مع القطاع المصرفى لتوفير الخدمات غير المالية لرواد الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة، وذلك بمشاركة العديد من الجهات المحلية والدولية لمساندة أصحاب الأفكار المبتكرة وتنمية المشروعات الناشئة عن طريق توفير بنية تحتية متكاملة لهم.

وأوضح أن البنك المركزى يستهدف زيادة قاعدة البنوك المشاركة فى المبادرة لخلق الثقافة والحافز داخل القطاع المصرفى وتهيئة البنية التحتية والآليات اللازمة به لتوفير الخدمات الاستشارية من دعم وإرشاد لرواد الأعمال ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة.

وقال أحمد سليمان، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببنك البركة، إن المركز الجديد يقدم حزمة متنوعة من الخدمات تصل إلى ٩ خدمات ومن أهمها «خدمة تيسير الحصول على التمويل» من خلال تجهيز الملف الائتمانى والمستندات المطلوبة من العميل لدراسة التمويل المطلوب، وتوعيته بمنهجية التعامل مع مؤسسات التمويل المختلفة، وكذلك «خدمة تيسير التسجيل والحصول على تراخيص النشاط» لمساعدة العميل فى الوصول للمعلومات الخاصة بالتسجيل من الخطوات والإجراءات والمستندات المطلوبة لتسجيل النشاط وكذا الحصول على ترخيص مزاولة النشاط.

رفع تسهيلات «الأهلى» لمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر إلى 500 مليون جنيه

كتبت- منال عمر:

أعلنت مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر المتخصصة فى مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر للسيدات، توقيع اتفاق مع البنك الأهلى المصرى على زيادة قيمة التسهيلات الإئتمانية بقيمة ٨٠ مليون جنيه إضافية، ليصل الإجمالى إلى ٥٠٠ مليون جنيه، وذلك بهدف التوسع فى تمويل السيدات.

وقالت منى ذو الفقار، رئيس مجلس أمناء مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، فى بيان لها اليوم، إن هذا التعاون القائم بين الجانبين منذ عام ٢٠٠٨ كان له بالغ الأثر فى المساهمة بخفض نسبة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة، وكذلك تحسين مستوى المعيشة للأفراد، بالإضافة إلى دعم التمكين المالى للمرأة المصرية، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠. وقالت ريهام فاروق الرئيس التنفيذى لمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، إن البنك الأهلى يعد شريكًا رئيسيًا، حيث أن التعاون لا يقتصر على التسهيلات الائتمانية بهدف إعادة ضخها للسيدات صاحبات المشروعات متناهية الصغر، بل يمتد ليشمل العديد من المجالات الأخرى، ومنها قيام البنك بصرف مرتبات العاملين فى المؤسسة، بالإضافة إلى صرف التمويلات للعميلات باستخدام كروت ميزة عبر ماكينات الصراف الآلى الـ "ATM".

وأوضحت أن مؤسسة التضامن تحرص على التوسع فى إتاحة التمويلات اللازمة للسيدات من أجل توسيع مشروعاتهن وأنشطتهن المختلفة، عبر برامج تمويلية متنوعة تتناسب مع مختلف المشروعات والفئات، والتى تتضمن «التمويل الفردى والتمويل الجماعى وتمويل الأسرة والتمويل الذهبى وتمويل فرصة»، بالإضافة إلى الحلول والخدمات غير المالية. وقال كريم جمعة المدير المالى لمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، إن المؤسسة أصدرت أكثر من ٧ آلاف كارت ميزة للعميلات «كمقدم خدمة» بالتعاون مع البنك الأهلى المصرى خلال الـ ٩ أشهر الأولى من ٢٠٢٣، ليصل بذلك إجمالى كروت ميزة المصدرة إلى نحو ١٢٤,٦١٦ ألف كارت.

تفاؤل القطاع العقارى بـ«رأس الحكمة»

«التعويم» طوق البورصة للنجاة من «شبح فبراير الأسود»

استبعاد أى تأثير لرفع أسعار الفائدة وطرح الشهادات على أداء المؤشرات

كتب- محمد ربيع :

تجاهلت مؤشرات البورصة المصرية قرار البنك المركزى برفع أسعار الفائدة ٢٠٠ نقطة أساس، بعدما حقق المؤشر الرئيسى «إيجى إكس ٣٠» قممًا تاريخية لمدة أشهر وحتى مطلع فبراير الجاري، وسط ترقب كبير لتحرير سعر صرف الجنيه خلال الفترة القليلة المقبلة، خاصة فى ظل التراجع العنيف للدولار فى السوق الموازية.

ويأتى الرفع الأول للفائدة منذ أغسطس الماضى وسط توقعات البنك المركزى بأن تستمر الضغوط التضخمية واسعة النطاق فى التأثير على أنماط الاستهلاك والتسعير، فيما تسير الحكومة فى طريقها لخفض جديد لسعر الجنيه، فى إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي، لذلك بدأت فى تنفيذ سياسات تدعم هذا الاتفاق من خلال اتباع سياسة تشديد نقدى ومالى برفع أسعار الفائدة لاحتواء معدلات التضخم المرتفعة.

لا تأثير لرفع الفائدة

وأكد خبراء بأسواق المال، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أن قرار رفع أسعار الفائدة ٢٠٠ نقطة أساس، لا تأثير له على أداء مؤشرات البورصة خلال جلسات الأسبوع الماضى الذى شهد موجة تصحيحية عنيفة، فى ظل النزعة التشاؤمية لدى المستثمرين فى البورصة من شهر فبراير والذين يصفوه بـ«فبراير الأسود»، لاعتقادهم الخاطئ أن البورصة المصرية تشهد أسوأ أداءً لها على مدار سنوات طويلة خلال فبراير.

واستبعد سامح هلال، خبير أسواق المال، وجود أى تأثير لرفع الفائدة على أداء مؤشرات البورصة خاصة فى ظل عدم تغير أسعار شهادة الادخار بنسبة ١٨٪ أو طرح شهادات جديدة بفائدة أعلى من قبل البنوك، مؤكدًا أن العامل الأكبر الذى كان يؤثر على السوق خلال الفترة الماضية فيما يتعلق بأسعار الفائدة هو طرح شهادة الـ ١٨٪ والتى سحبت جزءًا كبيرًا من السيولة فى السوق.

وأوضح «هلال»، أن السوق ينتظر فى الفترة الحالية نتائج أعمال واستثمارات عربية للدخول حتى تتحرك وتكتسب الزخم الكافى، ولكن أداء البورصة خلال تداولات الأسبوع الماضى لم يظهر أى تأثير جديد لقرار البنك المركزى برفع أسعار الفائدة.

وأشار إلى التوقعات برفع الفائدة كانت تسود الأوساط المالية والمصرفية قبل القرار، وبالتالى كان السوق مستوعبًا لها بالفعل، مشددًا على أن السوق يعانى فى الفترة الأخيرة من ضعف السيولة بشكل عام وسط توقعات بأن يجذب القرار بعض السيولة من المستثمرين الأجانب فى البورصة، وهو ما قد يتضح خلال الفترة المقبلة.

تأثير سلبى وتعاملات حذرة

بينما رأى محمد عبدالهادي، خبير أسواق المال، أن رفع أسعار الفائدة يؤثر بالسلب على اتجاه حركة مؤشرات البورصة، حيث ينتج عنه حالة من التعاملات الحذرة على مؤشرات البورصة، خاصة فى ظل وجود حالة من التحوط فرضت نفسها على المستثمرين خلال تداولات الأسبوع الماضي، متوقعًا إصدار البنك المركزى قرارًا بتحرير تدريجى لسعر الصرف خلال الفترة القليلة المقبلة لتقليل الفجوة بين السوقين الرسمية والموازية.

وأوضح «عبدالهادي» أن مؤشر «إيجى إكس ٣٠» واصل الصعود القياسى لعدة لأشهر، وكان المستثمرون يتطلعون إلى اقتناء الأسهم بهدف التحوط من ارتفاع التضخم وضعف قيمة الجنيه، إذ ستتغير تلك النظرة بعد رفع الفائدة على الجنيه.

وأشار إلى أن المؤشر الرئيسى مر بموجة تصحيحية عنيفة، لكنه سرعان ما استعاد تماسكه، متوقعًا أن يكون اتجاهه هذا الأسبوع عرضيًا، متأرجحًا بين الصعود والهبوط انتظارًا لمعطيات جديدة حول مسار الجنيه.

وأوضح أن المؤشر الرئيسى يشهد أداءً عرضيًا فى الفترة الأخيرة يتحكم فيه أداء سهم البنك التجارى الدولى مع غياب تام للأسهم القيادية فى أغلب القطاعات، وهو ما يحتاج إلى بدء دخول مؤسسى قوى يكون من المؤسسات المحلية قبل الأجنبية، بينما يشهد المؤشر السبعينى تحسنًا تدريجيًا.

تأثير مشروع رأس الحكمة

فيما أرجعت راندا حامد، خبيرة أسواق المال، التذبذب يسيطر على أداء مؤشرات البورصة بالجلسات الأخيرة لسيطرة المتاجرة على السوق، ولذلك عدم استقرار سعر صرف الدولار مقابل الجنيه وتراجعه فى السوق الموازية بعد الارتفاعات الكبرى التى سجلها بالفترة الأخيرة.

وأكدت «حامد» أن انتظار حدوث تحريك فى سعر صرف الجنيه خلال الفترة القادمة بعد توصل الحكومة لاتفاق مبدئى مع صندوق النقد الدولى ساهم فى الأداء الحالى لمؤشرات البورصة، خاصة فى ظل الأداء الإيجابى لعدد من أسهم القطاع العقارى الذى تأثر باقتراب مصر من توقيع مشروع رأس الحكمة مع مستثمرين أجانب، وكذلك بعض الأسهم بالقطاع المصرفى تأثرًا بقرار رفع سعر الفائدة.

ورأت أن مؤشرات البورصة ستواصل التحرك فى أداء متذبذب خلال الأسبوع الحالى وحتى نهاية شهر فبراير الجاري، مؤكدة أن الوقت الحالى مناسب لدخول المستثمرين الراغبين فى الاستثمار بالبورصة فى ظل المستويات السعرية المنخفضة للأسهم.

ترقب للإعلان عن «تعويم الجنيه»

بينما رأت رانيا يعقوب، خبير أسواق المال، إن قرار البنك المركزى برفع سعر الفائدة ٢٪ يشير إلى أن الاتفاق بين الحكومة وصندوق النقد على قرار تخفيض الضغط على الجنيه، نضج وسوف يتم الإعلان عنه فى أسرع وقت.

وأوضحت «يعقوب»، فى تصريحات متلفزة، أن هذه التطورات لن تؤثر على اتجاه البورصة الصاعد، لا سيما وأن رفع سعر الفائدة ٢٪ لن يجذب المستثمرين فى البورصة إلى البنوك، لأن أعلى سعر فائدة متاح للادخار لا يزال ٢٧٪ وهو دون معدلات التضخم بالبلاد، وأن طرح شهادة ٢٧٪ لم يؤثر على السيولة الموجهة للبورصة خلال يناير الماضي، حيث حققت البورصة صعودًا تجاوز ١٣,٦٠٪.

وأشارت إلى أن طبيعة المستثمر بالبورصة، مختلفة عن أصحاب شهادات الادخار بالبنوك، لأن المستثمر بالبورصة يبحث عن عائد يزيد عن معدلات التضخم، بينما يميل أصحاب شهادات الادخار للحصول على عائد دورى يعين على المتطلبات المعيشية التقليدية.

مخاوف من فبراير الأسود

وبشأن هلع المستثمرين المصريين من التداولات فى شهر فبراير عند حدوث أى متغير يؤثر سلبًا على السوق، وتسابقهم على بيع أسهمهم، خاصة بعدما فقد المؤشر الرئيسى ٦,٨١٪ من قيمته خلال جلسة الأربعاء الماضي، أكد حسام عيد، خبير أسواق المال، أن المستثمرين المصريين يتشاءمون من شهر فبراير منذ سنوات طويلة، لأنه عادة تحدث تراجعات عنيفة خلال الشهر، وأصبح من الناحية الفنية شهر «جنى الأرباح».

وأوضح «عيد» لـ«البورصجية»، أنه منذ تدشين مؤشر البورصة الرئيسى فى عام ١٩٩٨ كانت النتيجة على خلاف ما يظنه المستثمرون، فخلال الأعوام الماضية انخفض المؤشر الرئيسى فى شهر فبراير أكثر من ١١ مرة، كان أعنفها فى أعوام ٢٠٠٣ بنسبة ٢٠,٠٩ ٪، ولكنه كان الأقوى خلال عام ٢٠١٢ بنسبة ١٤,١١٪.

وأشار إلى أن المستثمرين يبدأون العام فى يناير بتفاؤل يؤدى إلى مشتريات قوية ويكون عادة فبراير شهر جنى الأرباح، مضيفًا أن الأرقام تشير إلى أنه يمكن أن يشهد فبراير انخفاضات عنيفة فى بعض أيامه يظل السوق يعوضها على مدار باقى الشهر، ويمكن أن يغلق الشهر على ارتفاع ولكنه يكون قد شهد عدة «أيام سوداء» تظل عالقة فى أذهان المستثمرين.

البورصة تتعاون مع «التعليم» لدعم الطلاب أصحاب الهمم

كتب- أحمد عبدالمنعم:

وقعت البورصة المصرية ووزارة التربية والتعليم، بروتوكول تعاون لتقديم الدعم التكنولوجى اللازم لمدارس وفصول التربية الخاصة وتجديد الورش.

وأكد وزير التربية والتعليم، أن الدولة تولى رعاية وأهمية خاصة بالطلاب من ذوى الهمم، مشيرًا إلى أن الخطة الاستراتيجية للوزارة تعطى أولوية خاصة للمرأة، وذوى الهمم، والطفل، ومن أولويات الخطة تقديم تعليم دون تمييز، موضحًا أن هناك ٤٦ ألف طفل من ذوى الاحتياجات الخاصة منهم ١٠ آلاف من الصم، وهناك ١٤٦ ألف طفل مدمجين فى المدارس.

وأوضح الوزير أن توقيع البروتوكول يأتى فى ضوء سعى الوزارة لتقديم منظومة متكاملة من الخدمات لذوى الاحتياجات الخاصة، يتم فيها مراعاة المعايير العالمية، والاهتمام بهم والعمل على دمجهم كعناصر فاعلة داخل المجتمع.

وقال إن توقيع هذا البروتوكول مع مؤسسة البورصة المصرية؛ يركز على تحقيق العديد من الأهداف، منها مساندة الطلاب ذوى الإعاقة بمدارس وفصول التربية الخاصة، من خلال تهيئة الفصل، والبيئة المدرسية، وإتاحة مصادر التعلم المناسبة لهم، وإعطاء الأولوية لهم بتوفير كافة الخبرات التعليمية المناسبة لهم، بالإضافة إلى تمكين الطلاب من الاندماج فى الأنشطة المدرسية مع زملائهم.

كما أكد أنه تيسيرا لمهام البروتوكول ستعمل الوزارة على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة فى خدمة العملية التعليمية، وتقديم الدعم الفنى للمؤسسة؛ لتيسير مهامها فضلا عن التعاون فى اختيار مدارس وفصول التربية الخاصة.

وقال رئيس البورصة، إن المؤسسة ستعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على إحداث تغيير نوعى فى دعم ومساندة الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة وتطوير مدارس وفصول التربية الخاصة من خلال القيام بالدعم اللازم فى الجوانب الإنشائية والتطويرية بالإضافة إلى إمداد الفصول والطلاب بالأجهزة ووسائل الإيضاح المختلفة التى تؤهلهم للحصول على مستوى تعليمى أفضل.

وأضاف أن مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة تهدف إلى تمكين كافة شرائح المجتمع من الحصول على الخدمات المجتمعية المرتكزة على معايير العدالة الاجتماعية النافذة والتنمية المستدامة وذلك وصولاً للتنمية المجتمعية الشاملة.

تراجع كبير فى مبيعات الربع الأخير من ٢٠٢٢..

المقاطعة «تقصف» أرباح الشركات الداعمة لإسرائيل

كتب- محمود نبيل:

ألحقت الحملات الشعبية فى البلدان العربية والإسلامية، الداعية لمقاطعة العلامات التجارية العالمية الداعمة لإسرائيل، خسائر فادحة بالشركات والمؤسسات المستهدفة بتلك الحملات، إذ بدأت أوجاع هذه المقاطعة تضرب مفاصلها وتؤثر بشكل رئيسى على خططها التسويقية والتجارية.

وفى أولى مؤشرات التأثر بحملت المقاطعة، فشلت شركة «ماكدونالدز» الأمريكية فى تحقيق المبيعات المستهدفة، وهو ما أرجعته وسائل الإعلام العالمية بشكل جزئى إلى حملات المقاطعة المتواصلة، بسبب دعم الشركة الأمريكية الواضح لإسرائيل.

وحسب تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية «بى بى سي»، أعلنت الشركة المتخصصة فى الوجبات السريعة، عن أول خسارة فصلية على مستوى المبيعات منذ ما يقرب من أربع سنوات، بسبب ضعف النمو فى قسم الأعمال الدولية.

وعززت تصريحات رئيس شركة «ماكدونالدز» بشأن تأثر علامته التجارية بالصراع المستمر منذ ما يزيد على ٤ أشهر، من الخسائر التى لحقت بالشركة، والتى انخفضت أسهمها بنحو ٤٪ بعد هذه التصريحات، حسب «بى بى سي».

وتعتمد ماكدونالدز على نظام الامتياز، الذى تمتلك فيه آلاف الشركات المستقلة وتدير معظم متاجرها التى يزيد عددها على ٤٠ ألف متجر حول العالم، حوالى ٥٪ من منافذ البيع تقع فى الشرق الأوسط.

وبلغ نمو مبيعات الشركة فى الفرع الذى يشمل المبيعات فى الشرق الأوسط والصين والهند، ٠,٧٪ فى الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، وهو أقل بكثير من توقعات السوق.

وقال الرئيس التنفيذى للشركة، كريس كيمبكزينسكي، إن أعمال «ماكدونالدز» فى ماليزيا وإندونيسيا وفرنسا تأثرت بفعل المقاطعة، إلا أن التأثير الأكبر والأكثر إيلامًا كان فى منطقة الشرق الأوسط، مستبعدًا حدوث أى تحسن فى أداء الشركة على مستوى المبيعات، مع استمرار الحرب فى قطاع غزة.

ولم تكن شركة «ماكدونالدز» الوحيدة المتأثرة بالمقاطعة، إذ خفضت نظيرتها «ستاربكس» توقعات مبيعاتها السنوية، الأسبوع الماضي، فى أحدث علامات تأثرها بالمقاطعة.

وحذرت أكبر سلسلة مقاهى فى العالم، من أن تراجع الطلب فى يناير وبطء التعافى الاقتصادى فى الصين من جائحة كوفيد-١٩، من المرجح أن يضر بنتائجها المالية للربع الثاني، حسب تقرير لموقع «المونيتور» الأمريكى المعنى بشؤون الشرق الأوسط.

كما أفادت التوقعات الأولية، بنمو المبيعات المماثلة للعام بأكمله، سواء على مستوى العالم أو فى الولايات المتحدة، بنسبة تتراوح من ٤ إلى ٦٪، بانخفاض من ٥-٧٪.

وقال الرئيس التنفيذى للشركة، لاكسمان ناراسيمهان، إن «ستاربكس»، التى تدير أكثر من ٢٠٠٠ متجر فى ١٣ سوقًا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شهدت «تأثيرًا كبيرًا على حركة المبيعات» فى الشرق الأوسط بسبب الصراع، حسبما ذكرت رويترز.

كما تراجعت أسهم شركة كوكاكولا، وسط تحذيرات من المحللين من أن شركة المشروبات الغازية الشهيرة، قد تكون أحدث من يشعر بالألم المالى للمقاطعة المرتبطة بحرب إسرائيل على غزة.

وقالت الشركة الأمريكية إن المبيعات العالمية عبر متاجرها، نمت بنسبة ٣,٤ فى المائة فى الربع الرابع، وهو ما يأتى دون توقعات المحللين البالغة ٤,٧٪، بينما وصلت الإيرادات إلى ٦,٤١ مليار دولار، بانخفاض ٠,٧٪ عن التقديرات البالغة ٦,٤٥ مليار دولار.

وتعليقًا على تأثر الشركات العالمية بالمقاطعة، قال بول موسجريف، أستاذ مساعد فى العلوم السياسية فى جامعة ماساتشوستس أمهيرست: «كلما أصبحت العلامة التجارية عالمية، كلما زادت احتمالية تورطها فى النزاعات الدولية، وكلما زاد اختيار أحد الجانبين، تترتب على ذلك تكاليف، حتى لأنعم المنتجات مثل المشروبات الغازية أو الآيس كريم.»

وتسبب العدوان الإسرائيلى المستمر منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، فى استشهاد ما يقرب من ٣٠ ألف فلسطينى فى غزة، وإصابة عشرات الآلاف آخرين، وسط دعوات بالوقف الفورى لإطلاق النار فى القطاع، وبدء مسار تفاوضى

المؤشر الثلاثينى

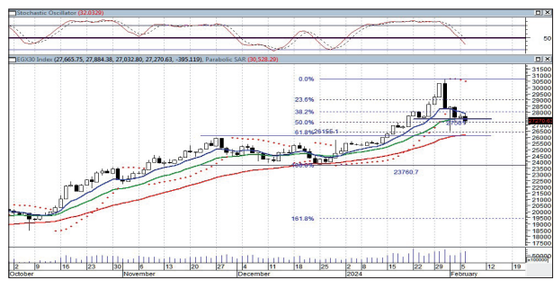

مازالت القوى الشرائية هى المسيطرة على أداء المؤشرعلى المدى القصير والمتوسط ما أدى الى تحرك المؤشر فى اتجاه صاعد على المدى القصير والمتوسط وننصح المستثمرقصير ومتوسط الاجل بإستغلال الحركات الهابطة فى الشراء ليكون المستهدف الاول على المدى القصير حول مستويات ٢٩٠٠٠ نقطة وعلى المدى المتوسط حول مستويات ٣٢٠٠٠نقطة

أما السيناريو البديل ففى حالة كسر مستوى ٢٦٥٠٠ نقطة لأسفل على المدى القصير ليتحول اتجاه المؤشر الى هابط وعلى المدى المتوسط كسر مستوى ٢٣٧٦٠ نقطة لأسفل ليتحول الاتجاه الى هابط

المؤشر السبعينى

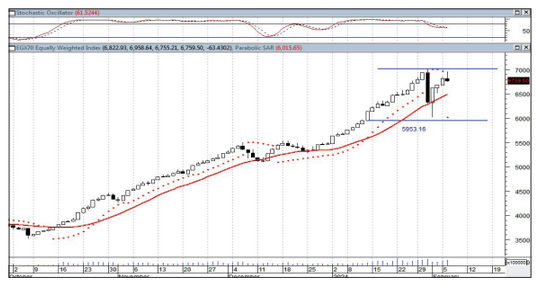

مازالت القوى الشرائية مسيطرة على أداء المؤشر على المدى القصير و المتوسط ماأدى الى تحرك المؤشر فى اتجاه صاعد على المدى القصير المتوسط

وننصح المستثمر بإستغلال الحركات الهابطة فى الشراء ليكون المستهدف الاول حول مستويات ٧٢٠٠ نقطة على المدى القصير ومستهدف حول مستويات ٨٠٠٠ نقطة على المدى المتوسط

أما السيناريو البديل على المدى القصير والمتوسط فى حال كسر مستوى الدعم ٥٩٥٠ نقطة لأسفل ليتحول الاتجاه الى هابط

سهم اعمار مصر

نجد أنه مازالت القوى الشرائية هى المسيطرة على الحركة السعرية للسهم على المدى القصير والمتوسط ماأدى الى تحركة فى اتجاه صاعد على المدى القصير والمتوسط ليستهدف مستويات ٧ جنيه على المدى القصير ومستويات ٨ جنيه على المدى المتوسط

ننصح المستثمر القصير ومتوسط الاجل باستغلال الحركات الهابطة فى الشراء

أما السيناريو البديل فى حال كسر مستويات الدعم الرئيسية ٥,٦٠ جنيه لأسفل على المدى القصير يتحول اتجاه السهم الى هابط أما على المدى المتوسط هو كسر مستويات ٥ جنيه لأسفل ليتحول اتجاه السهم الى هابط

سهم العبوات الطبية

مازالت القوى الشرائية هى المسيطرة على السهم ماأدى الى تحركه فى اتجاه صاعد على المدى القصير والمتوسط

وننصح المستثمرقصير متوسط الاجل باستغلال الحركات الهابطة فى الشراء ليستهدف مستويات ٢ جنيه على المدى القصير وعلى المدى المتوسط مستويات ٢,٣٠ جنيه

أما السيناريو البديل فى حال كسر مستوى الدعم الفرعى ٣,٦٠ جنيه لأسفل على المدى القصير ليتحول الاتجاه الى هابط وكسر مستويات ١,٢٨ جنيه لأسفل على المدى المتوسط ليتحول اتجاه السهم الى هابط

إعداد / مصطفى رأفت
ceta&cfte رئيس قسم التحليل الفنى بشركة ميراج لتداول الأوراق المالية

مصر من أوائل الدول العربية فى استخدامه..

الإنترنت يعبر «آلة الزمن» من الجيل الأول إلى G5

كتب: إبراهيم علي

عند الحديث عن شبكات الجيل الخامس، فإن أول ما يأتى فى أذهان الكثيرين هو سرعة الإنترنت الفائقة، والتنزيلات السريعة، وتصفح صفحات الويب بشكل أسرع، وبالرغم من أن السرعة واحدة من الميزات التى توفرها تكنولوجيا شبكات الجيل الخامس، إلا أنها تتميز بكونها التكنولوجيا التى ستغير العالم، لما لها من إمكانات اقتصادية ستعود بمكاسب على الاقتصاد العالمي

وتُعَد شبكات الجيل الخامس معيارًا لاسلكيًا عالميًا جديدًا بعد شبكات الجيل الأول والثانى والثالث والرابع، حيث تتيح هذه التقنية نوعًا جديدًا من الشبكات المصممة لربط كل شيء معًا بما في ذلك الأجهزة، والآلات، ومع طرح تقنية الـ G٥ فى مصر، فإنها ستخلق قيمة فى العديد من الصناعات وللمجتمع ككل، فهذه السرعات الفائقة من شأنها دفع عملية التحول الرقمي، والتوسع فى الابتكار والتطوير لمختلف التطبيقات، بدءاً من الواقع الافتراضى وحتى الميكنة الصناعية.

وتُتيح السعات الهائلة للجيل الخامس وزمن الاستجابة السريع قدرة على دعم الاتصال والسيطرة على عدد كبير من الأجهزة فى آن واحد، مما يدعم تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وتطبيقات المدن الذكية والموانئ الذكية والرعاية الصحية، والتحكم فى الأجهزة عن بُعد وغيرها من التطبيقات المتقدمة، والتى من الممكن أن تسرع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتستعرض "البورصجية" فى هذا التقرير تاريخ الإنترنت فى مصر منذ ولادته وإلى يومنا هذا، حيث بدأ الإنترنت فى العالم اواخر الستينيات كطريقة للباحثين الحكوميين فى الولايات المتحدة الأمريكية لتبادل المعلومات، وكانت أجهزة الكمبيوتر كبيرة وغير متحركة، ومن أجل الاستفادة من المعلومات المخزنة فى أى جهاز الكمبيوتر، كان ينبغى على الأشخاص إما السفر إلى موقع الكمبيوتر أو إرسال شرائط الكمبيوتر المغنطة عبر النظام البريدى التقليدي.

وبحسب دراسة بحثية من جامعة جورجيا الأمريكية، أدى الاحتياج الشديد إلى نقل ومشاركة البيانات والمعلومات إلى تشكيل شبكة تسمى ARPANET وهى شبكة وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة، والتى تطورت فى النهاية إلى ما يعرف الآن بالإنترنت، والذى سمح لأنواع مختلفة من أجهزة الكمبيوتر على شبكات مختلفة بنقل المعلومات، ولكن العضوية اقتصرت على بعض المؤسسات الأكاديمية والبحثية التى لديها عقود مع وزارة الدفاع الأمريكية.

وبعد عقود من الزمن أتيح الاتصال بالإنترنت لعموم الناس على مستوى العالم فى أغسطس ١٩٩١، وتعتبر مصر من أوائل الدول العربية فى استخدام الإنترنت، وكان أول ظهور للإنترنت فى مصر عام ١٩٩٢ عندما تم تمديد بنيه تحتية بين الجامعات المصرية وشبكة Bitnet الفرنسية، واقتصر الإنترنت فى بداية الأمر على جهتين فقط هم الجامعات ومركز المعلومات.

وفى عام ١٩٩٤ توسع استخدام شبكة الإنترنت فى مصر لتشمل مزيدًا من الدوائر الحكومية والمراكز التعليمية شملت جميع المحافظات، وفى العام ١٩٩٧ بدأت خدمة الإنترنت بالدخول إلى منازل ومكاتب عموم المواطنين، وبدأت شركات تزويد الخدمة بتقديم خدماتها حيث تم تسجيل ١٦ مزود خدمة فى ذلك العام، إلى أن جاء عام ٢٠٠٢ وبدأت وزارة الاتصالات بعقد شراكة مع عدد من مزودى الخدمة لتقديم خدمات الانترنت بسعر المكالمة العادية.

وفى عام ٢٠٠٤ تم إطلاق خدمات الانترنت عالية السرعة ADSL لأول مرة فى مصر وتقديمها من قبل ٧ من مزودى خدامات الإنترنت، وفى عام ٢٠٠٧ قام وزير الاتصالات طارق كامل بالإعلان عن طريقة جديدة لبيع خدمات ADSL بحسب كمية استهلاك البيانات وذلك لتخفيض الكلفة على الأشخاص الذين يستخدمون الانترنت على نطاق محدود ولا يستهلكون الكثير من البيانات، كما تم فى ذات العام إطلاق خدمات الانترنت ٣G من قبل شركة "اتصالات".

وفى عام ٢٠٠٨ جرى ادخال خدمات الانترنت السريعة ٢ADSL+ بسرعات تصل إلى ٢٤ ميجا بت فى الثانية، وفى ٢٠٠٩ ألزمت هيئة تنظيم الاتصالات التابعة لوزارة الاتصالات مزودى الخدمة فى مصر بتطبيق سياسة الاستخدام العادل بحيث تهبط السرعة الخاصة بالمستخدم تلقائياً حين يتخطى الحد المسموح له بتحميله وذلك لتجنب إحداث ضرر على ملقمات الشبكة ما قد يوقف الخدمة عن مستخدمين آخرين.

وفى عام ٢٠١٤ أطلقت TE Data التابعة للشركة المصرية للاتصالات أسعار جديدة لخدمات الانترنت وتقوم بإلغاء السرعات غير المحدودة عدا ١ و ٢ ميجابايت ما أدى إلى موجة احتجاج من قبل المستخدمين وتم إيقاف العروض التى أطلقتها TE Data بحجة عدم الحصول على موافقة مسبقة، أما فى عام ٢٠١٥ بدأت المصرية للاتصالات باستبدال كابلات الانترنت النحاسية العادية بكابلات ضوئية وذلك بهدف تحسين جودة الخدمة وتقديم سرعات أعلى وأسعار أرخص، كما بدأت الشركة المصرية للاتصالات بتقديم خدمات الانترنت مجاناً فى عدة مناطق كمرحلة تجريبية.

وفى عام ٢٠١٦ باعت مصر أربع رخص للجيل الرابع فى إطار خطة لإصلاح قطاع الاتصالات، وفى شهر سبتمبر من عام ٢٠١٧ أطلقت شركات المحمول الأربعة العاملة بالسوق المصرية وهي: فودافون مصر وأورانج واتصالات مصر والمصرية للاتصالات المملوكة للدولة، خدمات الجيل الرابع للمحمول ٤G.

ويستخدم شبكة الإنترنت أكثر من ٥ مليارات شخص تقريبا فى العالم يمثلون نحو ٦٥٪ من سكان العالم، فيما تظهر بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن وصول عدد مستخدمى الإنترنت فى مصر إلى ٧٦,١٥ مليون مستخدم بنهاية أغسطس ٢٠٢٣، وفى مطلع العام الجارى ٢٠٢٤ حصلت الشركة المصرية للاتصالات، على أول رخصة لشبكات الجيل الخامس فى مصر، وذلك فى إطار حرص الحكومة المصرية على إتاحة التكنولوجيات الحديثة للمؤسسات والأفراد من خلال الشركات العاملة فى الدولة.

للربط مع الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا..

«المصرية للاتصالات» تشارك فى التحالف الدولى لكابل البحرى ICE IV

كتب- أسامة محمد:

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات، أول مشغل اتصالات متكامل فى مصر وأحد أكبر مشغلى الكابلات البحرية فى المنطقة، عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة &eالإماراتية ،وشركة Telin الإندونيسية، وإحدى شركات الاتصالات الهندية الكبرى لتكوين تحالف دولى لإنشاء مشروع الكابل البحرى "ICE IV"، للربط بين مراكز البيانات فى عدد من الدول بداية من جنوب شرق آسيا والهند وصولاً إلى الشرق الأوسط ومصر باستخدام مسارات دولية جديدة وفريدة ومتنوعة.

يمتد المشروع الجديد بطول ١١ ألف كيلومتراً، حيث يربط إندونيسيا وسنغافورة بجنوب شرق آسيا بدولة الهند ثم يمتد ليربط سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة فى منطقة الخليج العربى وجمهورية مصر العربية. ويمر المسار البحرى بمضيق سوندا بين الجزر الإندونيسية، ما يجعله ممراً متميزاً للاتصالات وبوابة دولية جديدة للقارة الأسيوية، كما يعد أول كابل دولى يتم إنزاله فى كوتشى بالهند منذ عقود، ويستخدم المشروع الجديد أحدث تقنيات الكابلات البحرية، وتمتد البنية التحتية الأرضية للمشروع فى منطقتين، وهما البنية التحتية الأرضية التى تربط مصر بالشرق الأوسط، وتلك التى تربط بين كوتشى وتشيناى بالهند، ومن المستهدف دخول المشروع الخدمة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٧.

ومع التزايد المطرد فى الطلب على خدمات البيانات الدولية فى الآونة الأخيرة والحاجة إلى زيادة القدرة الاستيعابية للكابلات البحرية الحالية، صارت هناك ضرورة لإنشاء أنظمة كابلات بحرية جديدة. ومع التطور الكبير الذى يشهده الربط البحري، أصبح الاعتماد على تقنيات الربط بين نقاط التواجد الرئيسية (PoP) هو السائد فى صناعة الكابلات البحرية، ما يجعلها أكثر قدرة على تلبية الطلب المتزايد من جانب كبار المشغلين الدوليين ومقدمى المحتوى الدوليين ، حيث يدعم المشروع الجديد "ICE IV" هذه المتطلبات لتقديم أفضل خدمات الربط التى تتميز بسعات تراسلية كبيرة وحماية فائقة من خلال تطبيق التعددية للشبكة.

وقد وقع مذكرة التفاهم فى دبي، على هامش المؤتمر الدولى " Capacity Middle East "، سيف منيب، نائب الرئيس التنفيذى للدولى والمشغلين بالشركة المصرية للاتصالات، ونبيل بكوش، الرئيس التنفيذى لوحدة خدمات المشغلين ومبيعات الجملة بمجموعة "&e"، وبودى ساتريا دارما بوربا، الرئيس التنفيذى لشركة Telin وممثل عن شركة الاتصالات الهندية.

وقال محمد نصر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات: "تواصل المصرية للاتصالات القيام بدورها التاريخى فى دعم إنشاء مشروعات الكابلات البحرية فى المنطقة والذى تقوم به منذ أكثر من ثلاثين عاماً حين بدأ تطور واستخدام الألياف الضوئية فى الكابلات البحرية، خاصة تلك الكابلات التى تربط بين جنوب شرق آسيا وأوروبا، ويعد هذا المسار الذى نقدمه للمجتمع الدولى ركيزة أساسية من ركائز البنية التحتية الدولية التى تربط أكبر قارات العالم، " مضيفاً: "فخور بانضمامنا لهذا المشروع الهام كعضو مؤسس، وتقديم الدعم اللازم لهذه البنية التحتية المتميزة من خلال توفير خدمات الربط مع أكثر من ٢٠ كابل بحرى يتم إنزالهم بمصر عبر بنيتنا التحتية الدولية المتطورة والفريدة والمتعددة" وأضاف: "سيمكننا مشروع الكابل "ICE IV" من توسيع نطاق بنيتنا التحتية الدولية وتعدديتها، ويمنحنا المزيد من القدرة على تحسين خدماتنا وتلبية الطلب المتزايد على خدمات الربط الدولي".

وصرح نبيل بكوش الرئيس التنفيذى لوحدة خدمات المشغلين ومبيعات الجملة بمجموعة "&e" قائلا: "يمثل توقيع مذكرة التفاهم اليوم خطوة هامة على طريق تحقيق التحول الرقمي، وسيساهم مشروع ICE IV فى إعادة تعريف خريطة الاتصالات العالمية، والتقارب بين قارات العالم أكثر من أى وقت مضى" وأضاف: "سنتيح الوصول إلى السعات العالية لمليارات الأشخاص. بفضل التزامنا بجعل مركز البيانات SmartHub اختيار مفضلا للاستضافة المحايدة لمشغلى الربط الدولي، وسيعمل نظام ICE IV على تسريع الاتصال بشكل أكبر. وسيمكننا نظام DC to DC الجديد من زيادة القدرة الاستيعابية العالمية لتلبية الطلب المتزايد للعملاء فى آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، والشرق الأوسط والأمريكتين.

صرح بودى ساتريا دارما بوربا، الرئيس التنفيذى لشركة Telin: قائلاً "يتطلع العملاء فى الوقت الحاضر للحصول على أفضل تجربة للمستخدم، ما يدفع مقدمى الخدمات حول العالم إلى الابتكار وبناء شبكات تتمتع بأقل زمن للاستجابة، من خلال استخدام مسارات متنوعة وفريدة من نوعها." وأضاف: " تنظر Telin إلى إندونيسيا كمركز مستقبلى للاتصالات فى منطقة المحيطين الهندى والهادئ. ونتطلع إلى خلق فرص جديدة لأنظمة الكابلات البحرية التى نقوم بانشائها من خلال دمجها مع دول وأنظمة كابلات بحرية أخرى.

وتعتمد مبادرة Telin ICE على نموذج تكلفة فعال، ومعدل تنفيذ أسرع. ويتضمن أنظمة مشروعاتICE سبع أنظمة كابلات منفصلة تربط إندونيسيا بجميع الأسواق المحتملة. وخلال السنوات الخمس القادمة، سيبدأ تنفيذ هذه الأنظمة، حيث يلتزم كل نظام بأربعة مبادئ أساسية: الربط بين مراكز البيانات، وتحقيق زمن استجابة منخفض للغاية، ونقاط إنزال المختلفة، والمسارات المتميزة."

«إيتيدا» تفتح باب التقدم لبرنامج دعم مشاريع تخرج طلاب الجامعات

كتب: أسامة محمد

أعلنت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، فتح باب التقدم للدورة رقم ١٩ من برنامج "دعم مشاريع التخرج" لطلبة الجامعات ضمن برنامج دعم التعاون بين الشركات والجهات البحثية ITAC، وذلك خلال الفترة من ٢٨ يناير ٢٠٢٤ وحتى ٢٩ فبراير ٢٠٢٤.

وتقدم الهيئة تمويل يصل إلى ٣٠ ألف جنيه مصرى لكل مشروع، كدعم للطلاب بما يساهم فى نشر ثقافة الابتكار ريادة الأعمال بين طلبة الجامعات ويعمل على تشجيعهم والمُساهمة فى بناء اقتصاد معرفى مُبتكر، بالإضافة إلى إقامة روابط وثيقة بين شركاء الصناعة والأوساط الأكاديمية.

ويستهدف البرنامج طلبة السنة الأخيرة بالجامعات والمعاهد المصرية فى تخصصات الهندسة وعلوم الحاسب الآلى ونظم المعلومات، حيث تقوم الهيئة بتمويل هذه المشاريع بعد تقييم مجموعة من الخبراء والمتخصصين.

جدير بالذكر أن الهيئة قامت بتمويل ١٤٨٢مشروعًا للتخرج لطلبة الكليات المتخصصة فى نحو ٣٣ جامعة وذلك بقيمة ٦,٨٥ مليون جنيه، منذ عام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة (ITAC) والتى أطلقتها هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) عام ٢٠٠٦ تهدف إلى دعم التعاون البحثى بين الشركات والجامعات والمراكز البحثية عن طريق ربط البحث العلمى باحتياجات السوق والشركات وصناعة تكنولوجيا المعلومات، مما يساهم فى إضفاء قيمة للشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والجامعات والباحثين ومجتمع تكنولوجيا المعلومات المصرى ككل ويؤمن تعاونًا وثيقًا يضمن خدمة كل منهما لأهداف الآخر.

فى أول اجتماع بمقر العاصمة الإدارية..

«البريد المصرى» يحتفل بالإنجازات التكنولوجية

كتب: أسامة محمد

ترأس الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري، أول اجتماع لمجلس الإدارة بمبنى البريد المصرى بالعاصمة الإدارية، حيث استعرض الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري، خلال الاجتماع معدل تنفيذ خطة التطوير الشاملة والانجازات التى حققها البريد المصرى فى إطار تنفيذ خطة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

قال الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري: "إن مكاتب البريد أصبحت تقدم جميع الخدمات الحكومية والمالية والبريدية للمواطنين بكل سهولة ويسر بعد تطويرها وتزويدها بأحدث الأنظمة والحلول التكنولوجية المتطورة، وذلك ضمن تنفيذ خطة الهيئة الإستراتيجية الشاملة لتطوير مختلف القطاعات، والتى تشمل تطوير جميع منافذ البريد على مستوى الجمهورية وتحديثها".

وأضاف أن عدد المنافذ بلغت ٤٥٠٠ منفذ منتشرين على مستوى الجمهورية لتقديم الخدمات للمواطنين، منها ٤٣٠٠ مكتب بريد تم الانتهاء من تطوير أكثر من ٣٨٤٠ مكتبًا، بنسبة إنجاز ٨٦٪، بالإضافة إلى ٨٤ كشكًا بريديًا، و١٣٠ سيارة بريد متنقلة منتشرين على مستوى الجمهورية يتم تحريكها خلال فترات الذروة لتخفيف الزحام بمكاتب البريد؛ بهدف إحداث نقلة نوعية بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين لكى يحصل كل مواطن على كافة الخدمات بالشكل اللائق.

وأوضح الدكتور شريف فاروق، أن البريد المصرى حقق طفرة كبيرة نحو استخدام الطاقة الخضراء حيث إنه تم الانتهاء من تحويل ١٥ سيارة من أسطول النقل، للعمل بالكهرباء كمرحلة أولى، وجار العمل بالمرحلة الثانية على تحويل ٦٠ سيارة، بالإضافة إلى تحويل ٨٦ سيارة للعمل بالغاز الطبيعي، كما تم شراء ٢٥٥ سيارة تعمل بالغاز الطبيعي، إلى جانب تطوير وترميم مكاتب البريد والمقرات التاريخية باستخدام أحدث أساليب الاستدامة مع الحفاظ على التراث المعمارى وهُوية البريد المصري.

كما استعرض الدكتور شريف فاروق، استضافة البريد المصرى الناجحة "للمعرض العربى للطوابع"، والذى أقيمت فعالياته خلال الفترة من ٥ إلى ٧ يناير ٢٠٢٤، بمبنى البريد المصرى التاريخى بميدان العتبة، بمشاركة ٧ دول عربية وبحضور أكثر من ١٦ عارضًا من ممثلى الهيئات البريدية للدول العربية والجمعية المصرية لهواة الطوابع، وأكثر من ٢٥ عارضًا من هواة الطوابع فى مصر؛ تحت مظلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – مجلس وزراء الاتصالات العرب.

فى ختام الاجتماع وجه الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري، الشكر لجميع العاملين بالبريد المصرى على الجهود التى يبذلونها للنهوض بمستوى الخدمات وتقديمها للمواطنين بكل كفاءة ويسر، معربًا عن ثقته فى قدرة البريد المصرى والعاملين به على مواصلة تقديم جميع الخدمات للمواطنين بكل سهولة وبالجودة المطلوبة.

جدير بالذكر أن تشكيل مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، برئاسة الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، ويضم: عبده علوان، نائب رئيس مجلس الإدارة لشئون المناطق البريدية، وخالد إمام، نائب رئيس مجلس الإدارة للشمول المالي، وإيهاب أبو بكر، نائب رئيس مجلس الإدارة للتحول الرقمي، والمستشار مصطفى حسين السيد، رئيس إدارة الفتوى لوزارات النقل والاتصالات والطيران المدنى – نائب رئيس مجلس الدولة، والخبيرة المصرفية نهال كمال حسانين، ورامى أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزى المصري، ومدحت المدني، مؤسس ورئيس شركة (بروماركت كوبوريشن ليمتد)، وخالد سرى محمود حسين صيام، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية سابقاً، عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق جامعة عين شمس، والدكتورة نهى عدلى محمد عبد الرحمن، مستشار السيد الوزير لشئون البحث والتطوير، أستاذ بقسم هندسة الحاسب والنظم بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية، والمهندس عمر أحمد رياض الغنيمي، المهندس الاستشارى المعمارى – شريك ومؤسس شركة (الغنيمى للاستشارات الهندسية والدكتور)، ومحمد طارق يوسف، شريك رئيسى – مكتب بيكر تيلى (هلال وعبد الغفار)، وعمر محمد عبد العزيز خطاب، رئيس مجلس إدارة شركة العربيى الإفريقى للاستثمارات القابضة، ونيفين على فائق صبور الرئيس المشرف على تقييم الاستثمارات والمشروعات بشركة "IN investments"، وجاد محمد جاد، رئيس النقابة العامة للبريد.

أكبر دولة مُنتجة للأبقار فى العالم..

«أزمة لحمة» فى أمريكا

كتبت: دعاء سيد

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المنتجة للحوم فى العالم، حيث تتصدر القائمة بنحو ٢٠٪ من إجمالى الإنتاج العالمي، إلا أن أكبر دولة منتجة للحوم البقر فى العالم، تشهد انخفاضًا ملحوظًا فى عدد الأبقار على أراضيها، حيث وصل إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٥١، ما تسبب فى ارتفاع أسعار لحوم البقر فى الولايات المتحدة.

وأشارت البيانات الصادرة عن وزارة الزراعة الأمريكية إلى أنه اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤، كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٨٧,٢ مليون رأس من الماشية، وهو أقل بنحو ٢٪ مقارنة بالعام الماضي.

و أرجعت بعض التقارير هذا الهبوط فى عدد الأبقار إلى قيام مربو الماشية بذبح كمية هائلة من الأبقار أكبر مما احتفظوا به من أجل إعادة الإنتاج، على مدى السنوات الأربع الماضية.

فضلًا عن ذلك، اعتبر الجفاف المستمر فى السنوات الأخيرة أحد الأسباب الرئيسية لنقص أعداد الماشية، حيث تسببت قلة الأمطار إلى تقليص المراعى وارتفاع أسعار الأعلاف، التى تسببت فى فرض قيود شديدة على منتجى الماشية. حتى وصلت عمليات الذبح إلى مستويات لم تسجل منذ بداية الثمانينات.

كما أن نقص العمالة وزيادة المنافسة على الأراضى الزراعية، تسببت تراجع أعداد الماشية.

وتوقع الخبراء عدم نمو القطيع مرة أخرى، على الأقل حتى عام ٢٠٢٦ ، حتى فى حالة تحسين ظروف الرعى والأسعار الجذابة لتشجيع مربو الماشية على تغيير هذا الاتجاه الهبوطي، مع الأخذ فى الاعتبار أن قطعان الماشية تمر عادة بدورات من النمو والانخفاض تستمر لعدة سنوات وتكون مدفوعة فى المقام الأول بالعرض والطلب.

ومع ذلك، فإن استهلاك اللحوم فى زيادة مستمرة على المستوى العالمى أيضا، وهو ما تسبب فى انخفاض القطعان و زيادة الضغط على أسعار الماشية واللحوم المخصصة للاستهلاك، والتى وصلت إلى مستويات قياسية فى الولايات المتحدة، وبسبب ذلك، شهدت شركات تصنيع اللحوم، مثل شركة «تيزون فود» انخفاضًا كبيرًا فى أرباحها.

وكانت قد قالت وزارة الزراعة الأمريكية إن متوسط أسعار لحوم الأبقار فى المتاجر ارتفع إلى نحو ٨ دولارات للرطل، متجاوزًا مستواه القياسى السابق البالغ ٧,٩٠ دولار، وتتوقع الوزارة أن تتراجع الولايات المتحدة فى التصنيف إلى رابع أكبر مصدر للحوم الأبقار والعجول فى العالم هذا العام، انخفاضًا من المركز الثانى فى عام ٢٠٢٢.

ويذكر أن الولايات المتحدة الأميركية تتصدر قائمة أكبر الدول المنتجة للحوم بنحو ٢٠٪ من إجمالى الإنتاج العالمي، وتأتى البرازيل فى المركز الثانى حيث بلغ إنتاجها من اللحوم ٩,٥ مليون طن، حيث تسهم بنحو ١٥٪ من إجمالى الإنتاج العالمى للحوم.

فيما تحتل دول الاتحاد الأوروبى المرتبة الثالثة فى الإنتاج، حيث بلغ إنتاجه من اللحوم ٧,٩ مليون طن وتسهم دول الاتحاد الأوروبى بـ١٣٪ من إجمالى الإنتاج العالمى للحوم، بينما تحتل الصين المرتبة الرابعة فى الإنتاج العالمى للحوم، حيث بلغ إنتاج الصين من اللحوم ٧,١ مليون طن.

يذكر أن مصر تشهد هى الاخرى ارتفاعًا كبيرًا فى أسعار اللحوم فى الفترة الأخيرة، وأرجع الخبراء ذلك إلى أن ما يتم إنتاجه يكفى الاستهلاك المحلى بنسبة ٤٠٪ فقط، كما أن ارتفاع أسعار الأعلاف المستوردة من الخارج؛ تسبب فى خروج صغار المربين من المنظومة، وبالتالى يشهد السوق المحلى عجزًا فى الإنتاج والمعروض من اللحوم.

بالاضافة إلى قيام بعض المستوردين فى مصر باستيراد العجول من الخارج، وقاموا ببيع كيلو اللحوم القائم بسعر ١٨٠ جنيها، رغم أن سعره لا يزيد على ١٠٠ جنيه، مما تسبب فى تفاقم الأزمة.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

11-2-2024
NO.313

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

فشل كبار النجوم فى تحقيق الإيرادات..

«سيما أونطة» فى «إجازة نص السنة»

كتبت: ليلى أنور

لا أحد محصن ضد الفشل أمام شباك التذاكر، حيث مكانا لا يرحم ولا يقتصر فقط على أسماء الفنانين الكبار، ففى ظل المنافسة الشرسة التى شهدها موسم أفلام منتصف العام بعرض أكثر من ١٢ فيلمًا، تمكن عدد منها بكسر حاجز التوقعات واحتلال مراكز الصدارة فى قائمة الإيرادات، إلا أن هناك أفلامًا أخرى فشلت فى تحقيق أول مليون جنيه إيرادات بعد أسبوع عرض.

وكان نصيب عددا من الأفلام التى كانت أداؤها ضعيفا بشكل كبير فى شباك التذاكر المصرى لكبار النجوم على رأسهم الفنانة ليلى علوى والفنان شريف منير، واللذان حققا بصمة فى تاريخ السينيما المصرية خلال مشوارهم الفني، بالإضافة إلى نجوم آخرين خذلهم اختيار الأدوار التى شاركوا بها فى هذه الأعمال وترصدها لكم «البورصجية» خلال التقرير التالي:

«ليه تعيشها لوحدك»

يأتى على رأس هذا الأفلام فيلم «ليه تعيشها لوحدك»، الذى حقق فى آخر ليلة عرض ٩٢٤ جنيهًا، ليصل إجمالى إيرادات الفيلم إلى ٥٧٨ ألف جنيه، حيث فشل فى تحقيق المليون الأول، وهو الأمر الذى دفع دور العرض لسحبه لإعطاء فرصة أكبر للأفلام الأخرى.

الفيلم بطولة الفنان شريف منير وخالد الصاوي، سلمى أبو ضيف، محمد رضوان، خالد عليش، مؤمن نور، أمينة شلباية، من تأليف أحمد عبدالعزيز، وإخراج حسام الجوهري. وقد أعرب الفنان شريف منير عن غضبه لما يتعرض له فيلمه الجديد «ليه تعيشها لوحدك»، قائلًا: إن الجمهور لم يعلم بطرح الفيلم فى دور العرض، مشيرًا إلى أن هناك «شغل غير نظيف» يمارس تجاه هذا الفيلم، مدللا على حديثه بعدم وجود أى دعاية للفيلم فى الطرقات والشوارع، وعدم وجود أى إعلان خاص بالعمل.

وتدور أحداث الفيلم فى إطار اجتماعى من خلال قصة إنسانية بين خالد الصاوى وشريف منير وسلمى أبوضيف، التى تقع فى حب رجل فى عمر والدها، وتتوالى الأحداث فى إطار تشويقي.

«أنا وابن خالتي»

و تراجعت إيرادت فيلم «أنا وابن خالتي» بطولة الفنان سيد رجب، ولم يستطيع تحقيق إيرادات جيدة بدور العرض السينمائية، حيث بلغت إجمالى إيراداته مليونى و١٤٤ ألف جنيه .

فيلم أنا وابن خالتي، يضم فى بطولته عدد من نجوم الفن وهم: سيد رجب، بيومى فؤاد، هنادى مهني، ميمى جمال، سارة عبد الرحمن، إسراء رخا، والمطرب على لوكا، وضيوف الشرف إنعام سالوسة، انتصار، سليمان عيد، سيناريو وحوار عمرو أبو زيد ومن إخراج أحمد صالح، وتدور أحداثه فى إطار اجتماعى كوميدى حول المنافسة المستمرة بين اثنين من الأقارب يسعى كل منهما لإثبات أنه الأفضل.

«ليلة العيد»

شهدت السنيما إيرادات ضئيلة بعد عرض فيلم «ليلة العيد» بطولة الفنانة يسرا، حيث حقق نحو ١٨ ألف جنيه فقط .

فيلم ليلة العيد يشارك فيه عدد كبير من الفنانين من بينهم يسرا وغادة عادل وريهام عبد الغفور وعبير صبرى ونجلاء بدر وهنادى مهنا وسيد رجب وسميحة أيوب وأحمد خالد صالح، وعدد آخر من الفنانين، وهو من تأليف أحمد عبدالله وإخراج سامح عبد العزيز.

وتظهر أحداث فيلم «ليلة العيد» خلال يوم واحد، ما بين يوم الوقفة وأول يوم العيد، ويعبر عن قهر المرأة بشكل عام من خلال معاناة عدة سيدات يعشن على جزيرة ما، وتتعرض السيدات لعدة مشاكل وأزمات بسبب عدم تفهم بعض الرجال لحقوقهن، ويناقش العديد من القضايا المجتمعية من بينها «زواج القاصرات» و«ختان الإناث»، وغيرها، خصوصًا فيما يتعلق بمراحل الطفولة والمراهقة.

«مقسوم»

أما إيرادات فيلم «مقسوم» بطولة الفنانة ليلى علوي، بلغت ٩٠٩ ألف جنيه فقط، وذلك رغم أن البرومو الدعائى للفيلم حاز على ردود فعل إيجابية ومشاهدات تجاوزت ٥ ملايين مشاهدة على كافة مواقع التواصل الاجتماعي.

وشارك ليلى علوى بطولة الفيلم شيرين رضا، سماء إبراهيم، سارة عبدالرحمن وعمرو وهبة، من تأليف هيثم دبور، وإخراج كوثر يونس، وإنتاج أحمد يوسف وهيثم دبور وكريم الشناوي.

وتدور أحداث الفيلم فى إطار اجتماعى كوميدى موسيقي، وتظهر ليلى علوى فى العمل بشخصية مطربة اعتزلت الغناء بعدما كونت فرقة موسيقية مع شيرين رضا وسماء إبراهيم فى التسعينيات.

«عادل مش عادل»

حصد فيلم عادل مش عادل بطولة الفنان أحمد الفيشاوى وشيرى عادل إيرادات فى شباك التذاكر أفلام موسم إجازة منتصف بلغت ٧٠٠ ألف جنيه.

وشارك أحمد الفيشاوى بطولة الفيلم شيرى عادل، محمود البزاوي، دينا، محمد رضوان، أوتاكا، بدرية طلبة، أحمد بجة، ولأول مرة تشارك بالفيلم المطربة نوال صاحبة أغنية «مخاصماك»، ومن إخراج أحمد يسري، وقصة وحوار أدهم سعيد وحسام كمال.

«عصابة عظيمة»

تعود الفنانة القديرة إسعاد يونس، لشاشات السينما بعد غياب ١٣ عامًا ببطولة فيلم «عصابة عظيمة»، إلا أن الحظ لم ينصفها فى شباك التذاكر، حيث حققت إيرادات ضيئلة، و سجلت ٧٠٠ ألف جنيه فقط.

ضم فيلم «عصابة عظيمة» كبار نجوم الفن فهو من بطولة إسعاد يونس، كريم عفيفي، محمد محمود، فرح الزاهد، وعنبه، ويشارك فيه أيضًا عدد من ضيوف الشرف، من بينهم محمد ثروت وعارفة عبدالرسول، الفيلم من تأليف هاجر الإبياري، إخراج وائل إحسان، وإنتاج إسعاد يونس.

وتدور أحداث الفيلم الجديد فى إطار قصة اجتماعية كوميدية، حيث تقوم سيدة كفيفة، أداء إسعاد يونس، بتكوين عصابة مع نجلها كريم عفيفي، يجد كريم نفسه فى مواقف صعبة، بينما تحاول والدته حل المشكلات.

يحمل سمعة المدرب الوطنى فى مهمة صعبة..

«روح الجوهرى» ترفرف فوق رأس «حسام حسن»

كتب- عادل حسن:

تسبب قرار مجلس إدارة الاتحاد المصرى لكرة القدم، تعيين حسام حسن مديرًا فنيًا للمنتخب المصرى الأول، خلفًا للمدير الفنى البرتغالى روى فيتوريا، وتعيين إبراهيم حسن مديرا للمنتخب، فى إثارة حالة من الجدل فى الشارع الرياضى حول قدرة التوأم على قيادة منتخب الفراعنة فى المرحلة المقبلة من عدمها.

وجاء اختيار حسام حسن فى ظل مجموعة من المعطيات رجحت كفة «العميد»، تتمثل فى العودة من جديد إلى المدرب الوطنى على حساب الأجنبى فى الساعات الأخيرة.

ويمثل نجاح حسام حسن فى منتخب مصر، حلماً كبيراً، يداعب الجماهير حالياً فى ظل النتائج المخيبة للآمال لمنتخب «الفراعنة» الذى غاب عن منصات التتويج فى كأس الأمم الأفريقية منذ عام ٢٠١٠، ولم يتأهل لكأس العالم سوى مرتين فقط فى آخر ٣٥ عاماً عامى ١٩٩٠، ٢٠١٨.

وبات السؤال الذى يطرح نفسه بقوة فى الكرة المصرية الآن... هل يكرر حسام حسن إنجازات أستاذه محمود الجوهري، والتى تمثلت فى التأهل لكأس العالم ١٩٩٠، والفوز ببطولة كأس العرب عام ١٩٩٢، والفوز ببطولة كأس الأمم الأفريقية ١٩٩٨.

وتنتظر حسام حسن الكثير من التحديات الصعبة أبرزها تحسين الأداء والظهور بصورة أفضل بعد الفشل الكبير فى كأس الأمم الأفريقية الأخيرة بكوت ديفوار التى فشل الفراعنة فى تحقيق أى فوز فيها، وكذلك السعى للتأهل إلى كأس العالم المقبل.

ويعتبر حسام حسن، على المستوى الكروى الابن الروحى لمحمود الجوهرى منذ أن كان لاعباً تحت قيادته بين عامى ١٩٨٨ و٢٠٠٢ فى المنتخب المصري، وهى فترة ذهبية بالنسبة إلى حسام حسن كلاعب. ومن أهم السمات التى ترجح كفة حسام حسن فى إمكانية تحقيق نجاح مع منتخب مصر، إشادة الراحل محمود الجوهرى به فى بدايات حسام حسن التدريبية عام ٢٠٠٩ فى الزمالك، والتى شهدت تأكيد الجوهرى امتلاك حسام حسن موهبة تدريبية حقيقية اكتسب نصيب الأسد منها من كونه لاعباً دولياً خاض عشرات المباريات، وكان قريباً منه فى الأمور التكتيكية، وبل لعب الجوهرى دوراً قبل وفاته فى ترشيح اسم حسام حسن مديرا فنياً لمنتخب الأردن، وهو ما حدث بعد رحيل «جنرال» التدريب العربي.

ويبرز سبب ثانٍ، يمنح حسام حسن الفرصة فى تحقيق تجربة ناجحة، هو امتلاكه شخصية قيادية، وهو ما ظهر فى تجاربه التدريبية المختلفة التى كان له قدرة خلالها فى السيطرة الشاملة على كبار النجوم، وقبلها خبراته كلاعب كرة كبير كان قائداً لمنتخب مصر لفترة زمنية طويلة، وصلت إلى ٩ سنوات، وتحديداً بين عامى ١٩٩٧، ٢٠٠٦ مع أكثر من مدير فني، وهو أمر يحتاج له المنتخب المصرى مع كثرة النجوم فى التشكيلة، والذين يتصدرهم محمد صلاح هداف ليفربول الإنجليزى وقائد منتخب مصر حالياً.

وثالث الأسباب التى تمنح المدرب الجديد فرصة ذهبية فى تحقيق النجاح مع منتخب مصر، هو الدعم الجماهيري، وهو كان سبباً فى تعيينه مدرباً للمنتخب المصرى بعد الضغوط على مواقع التواصل الاجتماعي، كما أنه عمل لسنوات فى أندية جماهيرية، ونجح باستمرار فى الحصول على الدعم الجماهيري، حتى عندما كانت النتائج تهتز، مثل تجاربه فى الزمالك والمصرى البورسعيدى والاتحاد السكندري، ويجيد حسام حسن فن الاقتراب من الجماهير التى لم تس فى الوقت نفسه قيمته كلاعب كرة أسطوري، حقق مع منتخب مصر انتصارات تاريخية خلال مشواره الكروي، وهو أمر سيكون واضحاً وله تأثيراته، عندما يبدأ مشواره فى منتخب مصر كمدير فنى فى المرحلة المقبلة بعد الإخفاقات الأخيرة لمنتخب» الفراعنة».